مجلة جامعة تكريت
للعلوم الإنسانية

المجلد (25) العدد الثاني- جمادي الأولى 1439هـ
شباط 2018 م

الجملة الشرطية بين نظريتي العامل والنظم

.....

أ.م. د.طه صالح أمين آغا- م.م. فريدون أحمد عزيز
قسم اللغة العربية- كلية اللغات- جامعة السليمانية.

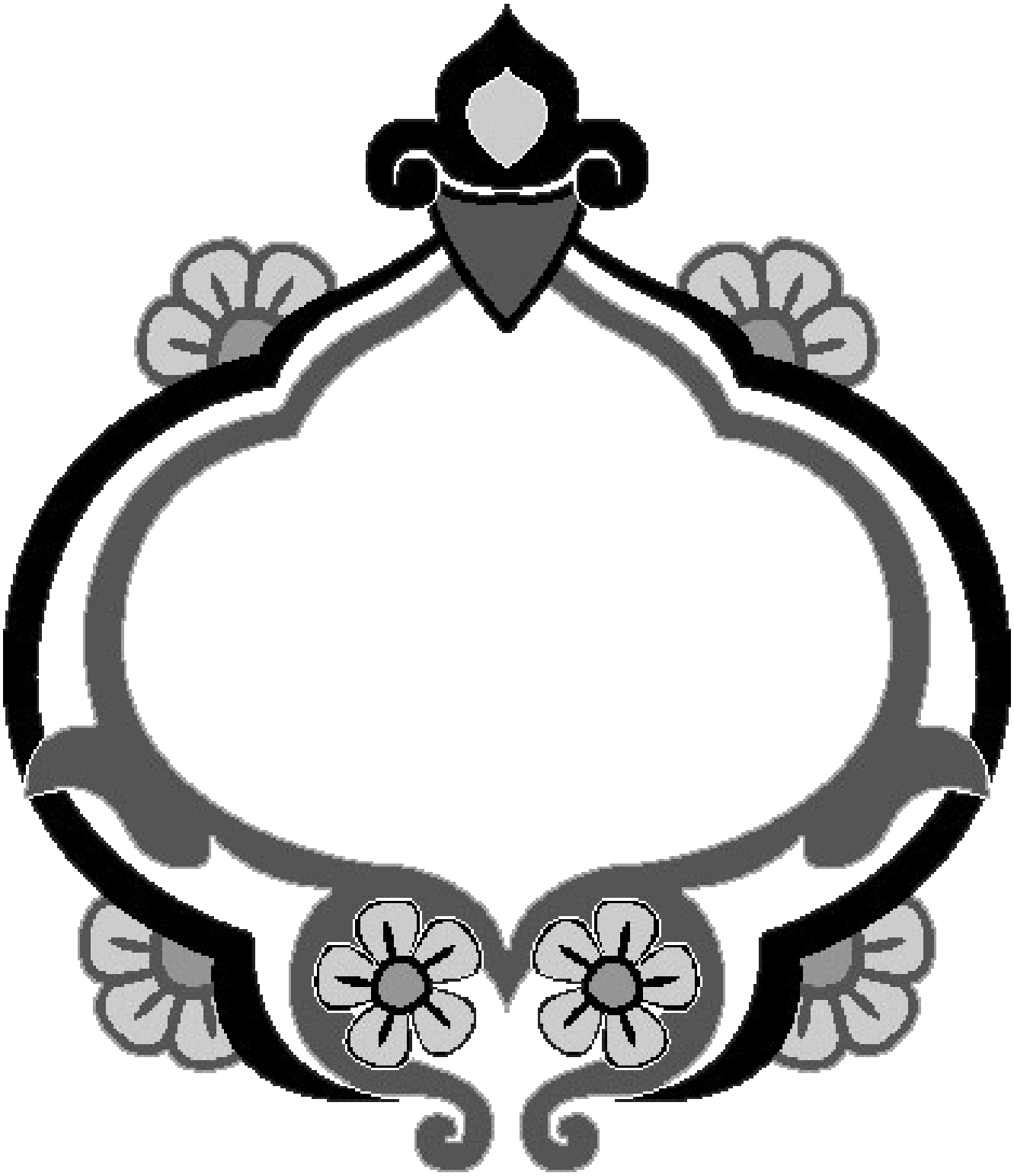

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فاللغة العربية لغة القرآن الكريم محفوظة وباقية ما بقي القرآن الكريم، والقرآن باقٍ ولا ريب في ذلك ،فهو في حفظه سبحانه وتعالى بوعده: (**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون**) ، ولا يضيره كيد الكائدين مهما كان أمرهم. فقد قيض الله سبحانه علماء من أهل القرآن وغيره من يذودون عنه وعن لغته بكل الوسائل المتاحة في طول التأريخ إلى اللحظة الحاضرة، ابتداء بوضع قواعد العربية منذ العصر الأول،فعصموا الألسنة من أن تخطئ في قراءته وتلاوته صوتاً وصرفاً ونحواً ، فابتكروا علوماً من أجل ذلك، ومن هذه العلوم علم النحو، الذي حفظ القرآن الكريم من اللحن الجلي الذي هو الإعراب، فلم يسمح بأن يقع قارئ القرآن في أخطاء إعرابية، ويعود الفضل في هذا إلى نظرية العامل والمعمول التي أكد عليها النحاة الأوائل، وبها حُفظ القرآن الكريم من اللحن بأيسر طريقة وأحسنها، ولا يلام من أصر على نظرية العامل والمعمول إلى يومنا هذا، لأنها ضرورية لضبط العربية لئلا يدب إليها اللحن الإعرابي، فالإعراب حُلَّة العربية وزينتها فضلاً عن حفظه للمعنى من اللبس، فلا بد أن تدوم نظرية العامل والمعمول لحفظ القرآن الكريم من جانب والعربية من جانب آخر، لأن حفظ الأول هو حفظ للثانية بلا ريب، فالإعراب يعد سداً منيعاً أمام أعداء القرآن الكريم والعربية الفصحى من دعاة العامية وغيرها الذين ينادون دوماً بإلغاء الإعراب بدعوى صعوبته وعدم ملائمته للغة العصر،فما زالت دعواتهم تتحطم على حصن العربية المتين الذي هو القرآن الكريم.وقد أناط الله سبحانه جزءًا من الحفظ إلى جهود البشر في حفظ القرآن الكريم من خلال حفظ لغته على يد علماء العربية، وهو ما قام به علماؤنا الأفذاذ اللغويون والنحويون منذ فجر الإسلام.

لقد كانت العربية بحاجة إلى نظرية أخرى تُعنى بالجانب الدلالي والمضمون، لاستجلاء المعاني الكامنة وراء النص، وقد اعتنى العلماء منذ الرعيل الأول بهذا الجانب في بحوثهم اللغوية والبلاغية وتفاسير القرآن الكريم، إلا أن أهم جهد متفرد قام به العلماء هو ما قام به عبدالقاهر الجرجاني النحوي البلاغي الذي أتحف العربية بتحفته الرائعة التي لا نظير لها، وهي

نظرية النظم التي طرحها في كتابه القيم "دلائل الإعجاز"، فأحيا به النحو العربي، وأيقظ روحه للجميع بعد أن كانت الجهود مركزة فقط على الجانب الشكلي اللفظي كما تبين من خلال نظرية العامل والمعمول، فالنظريتان بمثابة الرِّجلين تقوم عليهما العربية فلا غنى عن إحداهما، فالأولى تحمي العربية من اللحن أي من الالتباس والاختلال، والثانية تبقيها على قيد الحياة دائمة العطاء تساير الزمن، ولا تضاهيها لغة أخرى.

إن نظرية النظم ليس بديلاً عن نظرية العامل، فكلتاهما تدفع بالعربية إلى مواصلة المسير ومواكبة العصور، فالأَوْلى أن نقدم العربية للمتعلمين في جميع المراحل الدراسية وفي كليات اللغة العربية بالمنهجين معاً جنباً إلى جنب، فتكتمل العربية بشقيها الشكليّ والمعنويّ الدلاليّ.

لقد وجدنا في الدراسات النحوية حضوراً دائماً لنظرية العامل، ولنا أن نسأل لماذا هذا الحضور والتحكم والسيطرة الكلية للعامل على مجمل القضايا النحوية؟ بحيث لا تمتد يدك إلى موضوع ما إلا والعامل حاضر بكامل قوته وهيمنته.

لهذا أردنا أن نأتي بنظرية النظم إلى ميدان الدراسة وتحليل القضايا النحوية لأن لها نظرة مغايرة لنظرية العامل تجاه القضايا المتعلقة بالمسائل النحوية، فضلا عن دعوات تنادي بإحياء هذه النظرية، حيث آن لها أن تحيا، وأن تكون هي سبيلا للبحث النحوي.

ولتسليط الضوء على هاتين النظريتين، ارتأينا أخذ باب نحوي لتطبيق وجهات نظر كل منهما عليه، واستقر رأينا على الجملة الشرطية، وذلك لأنها تمثل خروجا على نوعي الجملة في نظرية العامل، وكذلك تمثل النوع الثاني من أنواع الجمل عند نظمها، وهي ضمن الأساليب التي تعالجها نظرية النظم بشكل مستقل، هذا على الرغم من وجود نظام خاص بالجملة الشرطية مغاير عن مثيلاتها في العربية، وذلك بتصدر أداة الشرط تليها عبارة الشرط أو فعل الشرط، ثم عبارة الجواب أو الجزاء. فهذا هو الباعث والدافع لاختيارنا الموضوع.

ومما لحظناه وجود فرق كبير بين النحاة المؤسسين للنحو العربي والنحاة المتأخرين، في نظرتهم إلى النحو من وجهة نظر العامل. فالقدماء نظروا إلى النحو من كلتا الناحيتين اللفظية والمعنوية، أو الشكل والمضمون، إلا أنَّ المتأخرين منهم التزموا جانب اللفظ والشكل ولم يراعوا المعنى، وخير مثال على هذا التحول الكبير في النحو العربي، قضية الإعراب بدءًا من إبانة

المعنى إلى ضبط أواخر الكلمة. فالمتأخرون فتنوا بنظرية العامل وجعلوا جميع الأبواب النحوية تحت نيرها، ناظرين إليها بمجهر العامل مبوبين النحو في ضوئها، وجعلوا العوامل ذات قدرة حيث تؤثر في غيرها وتحدث أثراً إعرابياً. ثم ظهرت انتقادات لنظرية العامل منذ صيحة ابن مضاء القرطبيّ التي لم تحرك ساكناً بشأنها، وغيرها من انتقادات باهتة،حتى ظهرت محاولة الشيخ الجرجاني، غير أنها كذلك لم تستطع أن تقلل من هيمنة نظرية العامل وأهميتها.

لذلك التفتنا إلى هذا التراث القيم تراث نظرية النظم، كي ندرس الجملة الشرطية في ضوئها، ثم نبين الفارق بينها وبين نظرية العامل في تحليلها.

فالجملة الشرطية لها مكانة بين مختلف أنماط الجملة العربية وتراكيبها، ولم يقتصر النظر فيها على النحاة فقط، بل كانت محور اهتمام المناطقة والأصوليين والبلاغيين. فالنحاة لم يخصوا هذا النوع من الجمل بالدراسة في موضوع واحد، بل جاءت دراستهم لها في مواطن متفرقة من الأبواب النحوية، وليس هذا مستغربا، ذلك أنهم لم يخصوا الجملة الشرطية بالدراسة المستقلة إلا عند المتأخرين كابن هشام (ت761هـ) ومن جاء بعده.

وقد فضلنا أن يقع البحث في ثلاثة مباحث:

الأول: لدراسة نظام الجملة في ضوء النظريتين، ثم المبحث الثاني لدراسة الجملة الشرطية في ضوء نظرية العامل، تلاه المبحث الأخير لدراستها في ضوء نظرية النظم.

واختتمنا البحث بأبرز النتائج التي توصلنا إليها في الكشف عن اختلاف وجهات نظر كل من النظريتين تجاه الجملة الشرطية.

المبحث الأول: نظام الجملة في ضوء النظريتين

أولا: الجملة في نظرية العامل:

لاشك أن بناء الجملة في اللغة العربية يتكون من مفردات، وهي (الأسماء والأفعال والحروف)، وهذه المفردات تتألف فيما بينها ويرتبط بعضها ببعض على شكل جمل مكتملة البناء تامة الفوائد لتؤدي وظيفتها وهي الفهم والإفهام، وبدون تآلف مفردات اللغة لايتم الفهم لأن المفردات قاصرة عن حمل المعاني. فكل لغة تخضع لنظام معين في ترتيب كلماتها لتكوين الجمل والعبارات، فإذا اختل هذا النظام في ناحية من نواحيه لم يحقق الكلام الغرض منه وهو الإفهام، ولا تمثل مفردات اللغة الا ناحية جامدة هامدة من تلك اللغة، فإذا نظمت ورتبت ذلك الترتيب المعين سرت فيها الحياة، وعبرت عن مكنون الفكر وما يدور في الأذهان، وليست اللغة في حقيقتها إلا نظاما من الكلمات التي ارتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا تحتِّمه قوانين معينة لكل لغة[1] .

إن التلاحم بين المفردات ووظائفها النحوية في الجملة تفاعل دلالي نحوي لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، "لأن المفردات من غير نظام نحوي يحكمها ويربط ما بينها، لا يتأتى لها اجتماع إلا في التنظيم المعجمي فحسب، والتنظيم المعجمي عمل لا يقوم به المتكلم، بل يقوم به الباحث اللغوي، والنظام النحوي من غير مفردات تقوم به وتحقق وجوده العقلي وعاء فارغ ولا يقوم إلا في عقول أبناء اللغة، ولا يجد سبيلا لتحققه إلا في الجمل التي ينطق بها أبناء اللغة أو يكتبونها، وبينهم اتفاق جماعي عليها".[2]

مفهوم الجملة عند النحاة:

ثمة مصطلحات عدة ظهرت في البحث النحوي عند النحويين، وهي متداخلة فيما بينها، ولابد عند البحث عن مفهوم الجملة أن نذكرها بين يدي حديثنا عن الجملة قبل أن نبسط القول فيها نوعاً ما،ومن هذه المصطلحات:

الكلمة:يعرفها النحويون بأنها قول مفرد[3]، أو هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد[4]. وتستعمل لفظة "الكلمة" في أحيان كثيرة للدلالة على معنى "الجملة أو الجمل التامة الفائدة"، ومن هذا

الاستعمال في النص القرآني قوله تعالى: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [5] ،وهي كلمة التوحيد: لاإله إلا الله[6] . وقد أطلق ابن هشام الكلمة على الجمل المفيدة[7] ، كقوله تعالى: ﴿لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّآ ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ [8] ،إشارة إلى قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّآ ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ [9] .

الكلام:هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها[10] . وهو الذي "تحقق فيه وجود مفردات لغوية منظومة في علاقات نحوية"[11] . فالكلام بناء يتألف من مجموعة من اللبنات تنتظم في ترتيب معين: اسم مع اسم، أو فعل مع اسم، أو فعل مع اسمين أو ثلاثة أو أربعة، أو حرف مع اسم[12],فما تكون من هذه المجموعات يكون كلاماً مستقلاً، وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل.

الكَلِم:اسم جنس جمعي واحده كلمة، ويطلق على ما كان من ثلاث كلمات فأكثر سواء أ كان مفيداً أم لم يكن. فقولك "حضر مُحَمَّد اليوم"، كلام وكلم، وقولك "إن حضر مُحَمَّد" كلم وليس كلاماً [13]

،والكلم في التقسيم المشهور: اسم وفعل وحرف، وهو التقسيم الذي ذكره سيبويه(ت180هـ)، قال: "(هذا باب علم ما الكلم من العربية)، فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[14]

القول: وهو "كل لفظ مذل به اللسان تاماً كان أو ناقصاً، فالتام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها من نحو: صه، وإيهٍ. والناقص: ماكان بضد ذلك نحو: زيد، ومُحَمَّد، وإن..." [15]، وهو "اللفظ الدال على معنى، كرجل وفَرس"[16]. وهو يعم الكلام والكلم والكلمة فكل ذلك قول. فالكلام قول والكلم قول والكلمة قول، قال ابن

مالك(ت672هـ): "والقول عَم"[17]. بل إن القول يطلق على ماهو أعم من ذلك فقد يطلق على حديث النفس فتقول "قلت في نفسي كذا وكذا"، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَىٰ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَيَتَنَاجَوْنَ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ وَإِذَا جَاءُوكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللَّهُ وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [18]، وقد يطلق على الاعتقاد والرأي، فيقال: فلان يقول بقول أبي حنيفة. [19]

اللفظ:وهو الصوت المشتمل على بعض الحروف سواء دل على معنى كزيد، أم لم يدل، كديز، مقلوب زيد[20]، و"هذا التعريف لايتصف بالدقة، لأن من الكلمات ما يرد على حرف واحد، مثل الواو والباء واللام، وبعض صيغ الضمائر وبعض الأفعال المعتلة ... ونؤثر التعريف الذي يراه محققو النحويين للفظ، وهو الصوت المعتمد على مخرج من مخارج الفم"[21].

التركيب:ضم كلمة إلى أخرى، لا على طريق سرد الأعداد، مثل قولك: قم، قرطاس، كتاب، باب، فالمركب إذا ما ضمت فيه كلمة إلى أخرى بهذا المعنى. وينقسم إلى أربعة اقسام:

إسنادي: إن اشتمل على نسبة بين الألفاظ يحصل بها فائدة، وإن لم تكن مقصودة، نحو: العلم نور، والأدب مشكور. سواء كانت فائدة تامة، كهذه الأمثلة،أو ناقصة كما في نحو: فعل الشرط وحده، أو جوابه وحده.

وإضافي: نحو:كتابُ الله.

ووصفي: نحو: الإنسان الكامل.

ومزجي: عددي نحو: خمسةَ عشرَ، وغير عددي، مثل: بعلبك .

وواضح من هذا التحديد والتقسيم أن المركب بدوره "لفظ يدل على معنى، بيد أن لفظ المركب يختلف عن لفظ الكلمة، إذ إن معنى المركب غير مفرد، في حين كان معنى الكلمة مفردا"[22].

الجملة:

الجملة لغة، واحدة الجمَل، والجملة: جماعة الشيء، و أجملَ الشيءَ: جمعه عن تفرقة، والجملة جماعة كل شيء[23]. وجاءت الجملة في القرآن الكريم بمعنى الجمع.

قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا﴾[24].

اتجه النحويون في تعريف الجملة، اتجاهين رئيسين، الاتجاه الأول يوحد أصحابه بين مفهوم الجملة والكلام، فيعدون الكلام والجملة مصطلحين لشيء واحد، فالكلام هو الجملة، والجملة هي الكلام. فيعدون الجملة اللفظ الدال على معنى تام يحسن السكوت عليه.ومن بين هؤلاء،ابن جني(ت392هـ) الذي يعبر عن هذا الاتجاه بقوله:"أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي

يسميه النحويون الجمل، نحو زيد أخوك وقام مُحَمَّد"[25]، بمعنى آخر إن الجملة هي اللفظ التام المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، رديفا لمصطلح الكلام.

ولكن عددا من القدماء والمحدثين خرجوا عن القول بالترادف بين الجملة والكلام، وهم يمثلون الاتجاه الثاني، مقررين أن مفهوم الجملة أوسع دلالة من مفهوم الكلام، والكلام اخص من الجملة، وليس رديفا لها. يقول ابن هشام معبرا عن هذا الاتجاه: "الصواب إنها،أي الجملة أعم منه، إذ شرطه الإفادة، بخلافها. ولذا تسمعهم يقولون جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام"[26]

إذاً فالجملة هي ما تركب من كلمتين أو أكثر، أو عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، أفاد السامع كقولك "زيد قائم"، أم لم يفده كقولك "إن يكرمني". ولكن الكلام هو ما تركب من كلمتين فأكثر وأفاد السامع. وعلى هذا، فان كل كلام جملة، وليس العكس. [27]

فهذه التعريفات المختلفة لمفهوم الجملة، حسب الاتجاهين، يأخذ كل منهما معيارا لفهم الجملة، فالاتجاه الأول يأخذ المعنى معياراً، والاتجاه الثاني يأخذ المبنى في الحسبان.

والجملة في الاتجاهين كليهما تخضع لنظام خاص تحدده قواعد اللغة موضع الدرس. وهذا النظام يقيم علاقات خاصة بين الكلمات أو المكونات، تُعيّن لكل منها موقعها الخاص بها،

وهذا الموقع يقتضي علامة معينة تشير إليه وتؤكده. وإذا اضطرب هذا النظام، انتفى وجود الجملة. فقولنا: "جاء زيدٌ كي يستريح" جملةٌ، لأنها جاءت على وفق نظام العربية، في حين أن "كي زيد يستريح جاء." ليست جملة لأنها لم تتبع النظام النحوي العربي، وذلك على الرغم من أن المكونات في الحالين واحدة، فليس معنى الجملة مجموع المفردات التي تتألف منها، بل هو حصيلة تركيب هذه المفردات في نمط معين حسب قواعد لغوية محددة، تماما كما أن الساعة ليست مجموع القطع المعدنية التي تتألف منها، وانما هي آلة تتكون من هذه القطع حسب قواعد معينة لتؤدي وظيفة لا تؤديها أي من القطع وحدها، ولا تؤديها كل القطع مجتمعة إلا إذا ركبت بطريقة محددة[28].

تصنيف الجملة:

نظر النحاة إلى الجمل من زوايا مختلفة، فتباينت لذلك تقسيماتهم لها، إذ نظروا اليها من حيث احتمالها للصدق والكذب، ومن حيث موقعها الإعرابي، أو على وفق نوعية مكوناتها من الكلم، وبنيتها أو تركيبها النحوي.

تُصنف الجملة العربية إلى نوعين رئيسين، هما:

الجملة الاسمية: وهي التي تبدأ باسم يُخبر عنه، وتتكون من مبتدأ وخبر، مثل: الدينُ المعاملة. والأصل أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر، ولكن قد يحدث أن يتقدم الخبر. وهذا التقديم قد يكون جائزًا، أو واجبًا، كما قد يكون ممتنعًا، وذلك في حالاتٍ خاصة، وهي مُفصَّلة كلها في كتب النحو.

الجملة الفعلية: هي التي تبدأ بفعل، سواء أكان هذا الفعل ماضيًا أم مضارعًا أم أمرًا. مثل: أَقْبَلَ الصيفُ . يسقط المطرُ شتاءً . قُل الحقَّ.

وكان النحاة يبنون تقسيمهم الجملة على أساس لفظي محض، فإذا كان صدر الجملة اسماً فهي جملة اسمية، وإذا كان صدرها فعلا فهي جملة فعلية. ولكن هذا التقسيم، أوقعهم في مشكلات نحوية لم يستطيعوا التخلص منها، فقد واجههم مثل قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴾[29]، فراحوا يتكلفون التأويلات والتقديرات، وانتهوا أخيراً إلى أن يعربوا الاسم المتقدم فيها

فاعلا، ولكن لا للفعل المذكور، لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل، بل لفعل واجب الحذف مفسَّر بالفعل المذكور. وتقدير الآية: إن استجارك أحد من المشركين استجارك.[30]

وتُصنَّف الجملة بحسب بنيتها أو شكلها النحوي تصنيفًا آخر، يقع في ثلاثة أنواع:

الجملة البسيطة: وهي الجملة التي تتضمن مسندًا إليه واحدًا ومسندًا واحدًا، مثل: محمدٌ حاضرٌ، أو حضر محمدٌ. وهذا يصدُق أيضاً إن كان المسندإليه أو المسند مركبًا، نحو: العنب والتفاح فاكهتان. فالمسندإليه مركَّب.

الجملة المركَّبة: وهي الجملة التي تتضمن جملتين بسيطتين أو أكثر، يتمُّ وصلهما أو وصلها بأداة ربط، مثل واو العطف، وفاء العطف، ولكن، مثل: أقبل الصيفُ واشتد الحرُّ. قرأت الكتاب، لكني لم أَفهمهُ.

الجملة المتضامّة: وهي التي تشمل تعبيراً أساسياً وتعبيراً أو تعبيرات تابعة، مثل: إنْ تذكر تنجح. تجدني حاضرًا إن أقبلتَ في المساء.

ويضيف بعض اللغويين أنماطًا أخرى من الجمل، كالجملة الشرطية والجملة الوصفية. وكلها يمكن ضمها إلى أي من النمطين الأخيرين المذكورين سابقًا.

وقسم النحاة عموم الجملة إلى أقسام رئيسة:

1. الجملة الاسمية: وهي التي صدرها اسم، كزيد قائم، وقائم الزيدان، عند من جوزه وهو الأخفش (ت 215هـ)، والكوفيون.
2. الجملة الفعلية: وهي التي صدرها فعل، كقام زيد، وضُرِب اللص، وكان زيد قائما، وظننته قائما، ويقوم زيد، وقُم.
3. الجملة الظرفية: وهي المصدَّرة بظرف أو مجرور، نحو: "أعندك زيد؟ وأ في الدار زيد؟" إذا قدّرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما.
4. الجملة الشرطية: وهو رأي الزمخشري. وقيل: إنها من قبيل الجملة الفعلية[31].

والمقصود بصدر الجملة: المسند والمسندإليه، لأنه لا عبرة بما تقدمهما من حروف، وإنما العبرة بصدر الأصل، فالجملة من نحو: كيف جاء زيد؟، ومن نحو قوله تعالى: ﴿وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [32]، ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ ۖ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [33]، ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ [34]،فعلية، لأن هذه الأسماء في نية التأخير[35].

أما بحسب المحل الإعرابي، فقد جرى النحاة على تقسيم الجملة على قسمين :

1- الجمل التي لها محل من الإعراب: وهي التي يمكن أن تؤول بمفرد، وتأخذ تلك الجملة إعراب ذلك المفرد. وسمي المفرد بهذه التسمية: لأنه ليس جملة، ولا شبه جملة، فهو غير مركب، ويعرب مباشرة بعلامة الإعراب الأصلية، سواء أ كان مقداره واحداً، أم مثنى، أم جمعاً. وقد اختلف النحاة في عدد الجمل التي لها محل من الإعراب، من أشهرها: الجملة الواقعة خبراً، والواقعة حالاً، والواقعة مفعولاً، والواقعة مضافاً إليه، والواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم، والتابعة لمفرد، والتابعة لجملة لها محل من الإعراب.

2- الجمل التي لا محل لها من الإعراب: وهي الجمل التي لا تحل محل المفرد، ولا تؤول به، ومن ثم لا يقال فيها إنها في موضع رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم، وقد اختلف النحاة في عددها كذلك، من أشهرها:

الجملة الإبتدائية، الجملة المستأنفة، الجملة المعترضة، الجملة التفسيرية، جملة جواب القسم، الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم، أو جازم ولم تقترن بالفاء، ولا بإذا الفجائية، الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف، والجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب[36].

تأليف الجملة:

تتألف الجملة من ركنين أساسيين هما المسند والمسندإليه، وهما عمدتا الكلام ولا يمكن أن تتألف الجملة من غير مسند ومسند إليه، وهما المبتدأ والخبر وما أصله مبتدأ وخبر، والفعل والفاعل ونائبه، ويلحق بالفعل اسم الفعل. فالمسندإليه هو: المتحدث عنه أو المحدَّث عنه،

ولا يكون إلا اسماً وهو المبتدأ الذي له خبر، وما أصله ذلك، والفاعل ونائب الفاعل، والمسند هو: المتحدث به أو المحدَّث به ويكون فعلا واسما. فالفعل هو مسند على وجه الدوام ولا يكون إلاّ كذلك، والمسند من الأسماء هو خبر المبتدأ وما أصله ذلك، والمبتدأ الذي له مرفوع أغنى عن الخبر نحو: أقائم الرجلان، فقائم مسند والرجلان مسند إليه وأسماء الأفعال[37].

إذاً فالتركيب الذي ينعقد به الكلام ويحصل منه الفائدة، يتكون من اسمين، أو من فعل واسم، أو من فعل واسمين، أو من فعل وثلاثة أسماء، أو من فعل وأربعة أسماء، أو من اسم وجملة، أو من حرف واسم، أو من جملتين.

1- فإذا تألف من اسمين كانت صوره أربعة:

أ- أن يكونا مبتدأ وخبراً. نحو: زيد قائم.

ب- أن يكونا مبتدأ وفاعلاً سد مسد الخبر، نحو: أقائم الزيدان.

ج- أن يكونا مبتدأ ونائباً عن فاعل سد مسد الخبر، نحو: أمكرم الطالبان.

د- أن يكونا اسم فعل وفاعله. نحو: هيهات العقيق.

2- وإذا تألف من فعل واسم كانت له صورتان:

أ- أن يكون الاسم فاعلاً. نحو: قام مُحَمَّد.

ب- أن يكون الاسم نائب فاعل. نحو: أُكرِم مُحَمَّد.

3- ومثال ائتلافه من فعل واسمين: كان زيد قائماً.

4- ومثال ائتلافه من فعل وثلاثة أسماء: علمت زيداً فاضلاً.

5- ومثال ائتلافه من فعل وأربعة أسماء: أعلمت زيداً عمراً ناجحاً.

6- ومثال ائتلافه من اسم وجملة: مُحَمَّد نجح أخوه.

7- ومثال ائتلافه من حرف واسم، التمني: ألا ماء. والنداء: يا زيد.

8- وإذا تألف من جملتين كانت له صورتان:

أ- أن ترتبط الجملتان بأداة من أدوات الشرط، وهما جملتا الشرط والجزاء، نحو: إن قام مُحَمَّد فقمت.

ب- أن ترتبط الجملتان بأداة من أدوات القسم، وهما جملتا القسم وجوابه. نحو: أحلف بالله لمحمد قائم[38].

ثانيا: الجملة في ضوء نظرية النظم:

أول ما نجده من تحديد مفهوم الجملة وذِكْرِها في نظرية النظم قول عبدالقاهر الجرجاني(ت471هـ) في تعريف النظم "أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض." [39]، أي لا نظم في الكلم ولا تركيب حتى يتعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض. ويقصد بالتركيب، النحو أو الجملة[40].

بعد الدراسة والبحث في كتب النحو، وجدنا ان هناك اتجاهين لدراسة الجملة وتعريفها، الاتجاه الأول يعتمد المعنى أساساً لتعريف الجملة، ويجعل هذا الاتجاه الفائدة شرطا لتعريف الجملة، فيعدون الجملة اللفظ الدال على معنى تام يحسن السكوت عليه.

أما الاتجاه الثاني، فيعتمد المبنى أساساً لتعريف الجملة، والإفادة ليست شرطا لتعريف الجملة، وإنما وجود الإسناد بطرفيه، هو الشرط في تعريفها.

ومن ناحية ترادف مصطلحي الكلام والجملة، نجد اتجاهين أيضاً، اتجاه يجعلهما مترادفين، ومن أبرز النحاة القائلين بهذا الاتجاه ابن جني. والاتجاه الآخر يجعل المصطلحين غير مترادفين، وتفرق بينهما الإفادة، إذ شرط الجملة أن تكون مفيداً، أما الكلام فلا. وأبرز من قال بهذا الرأي ابن هشام.

أما عبدالقاهر الجرجاني، فهو من أنصار الرأي الأول، من ناحية جعل المعنى أساساً لتعريف الجملة، ومن ناحية اعتبار "الكلام" و"الجملة" مترادفين أم لا،يقرر الجرجاني في كتابه "الجمل"، ذلك الاتجاه، فيقول: "إعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: خرج زيد، سمي كلاما وسمي جملة"[41].

فالاتجاه الأول، وهو الذي قال به الجرجاني، لم يقف عند بيان "اللفظ" الذي يحمل المعنى التام الفائدة، بل عدّ المحور الذي تدور عليه "الجملة" وجوداً وعدما، هو "الفائدة التامة" وحدها، وهكذا يمكن أن يوصف هذا الاتجاه بأنه اتجاه معنوي، أو "كيفي"، في معالجته لمفهوم الجملة العربية.

أما الاتجاه الثاني، فانه لم يعن بتلك الفائدة، وانما عُنِي بما رأى أنه "مكونات الجملة"، ورأى في هذا المجال أنه لابد فيها من ركنين أساسيين، بصرف النظر عما إذا كانت لتوافر هذين الركنين معا فائدة تامة أو ليس له هذه الفائدة، ومن ثم يمكن أن يوسم هذا الاتجاه بأنه اتجاه شكلي، أو كمي[42].

فالجملة في نظرية النظم هي ألفاظ مركبة تعبر عن فكرة وتفصح عن معنى، فـ"الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد." [43]، و"ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل"[44].

خلاصة القول، إن مفهوم الجملة عند نظرية النظم، يتحدد عموماً على الجوانب الآتية:

1- مستوى الإفادة.

2- مستوى الإسناد.

وهذان المستويان، موجودان أيضاً لدى بعض النحاة الآخرين، يقول ابن عقيل: "الكلام المصطلح عليه عند النحاة عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها"[45].

3- مستوى الصواب: وهو ماكان موافقا للقياس على الكثير أو جارياً على وجه من سنن العرب في كلامها. وعليه فان الكلام الذي يشتمل على خلل في التركيب بحيث يخرج عن السياقات المنطقية المتعارف عليها بين المتحدثين يكون خارجاً بدوره عن هذا المستوى وإن اشتمل على معنى الإفادة والإسناد. فقولنا: الشمس تشرق في الليل، هو كلام يفتقر إلى الصواب وان كان مفيدا مسندا. [46]

4- مستوى الجودة: وهو المستوى الذي يعبر عن تفاضل وجوه التأليف التي استقامت صحيحة متوخياً به جودة التعبير، وهذا المستوى الأخير وما قبله وإن لم يردا بهذين الاصطلاحين في لغة المتقدمين، إلا أنهما لا يتعديان نظرية النظم. [47]

تصنيف الجملة:

ففي وقت تكاد تقتصر نظرة النحاة إلى الجملة على معرفة آثار الألفاظ بعضها في بعض، من حيث حركة الآخر، وتنصرف عن المعنى وعن الغرض انصرافاً يحيل تلك النظرة نظرة مادية

سطحية آلية، تنظر نظرية النظم إلى طبيعة الجملة وأدائها للمعانى، وتعبيرها عن الأفكار. لذلك تعتمد نظرية النظم في تصنيف الجمل على المعاني أساساً في التصنيف، فالتصنيف الصحيح للجملة ينبغي أن يقوم على ملاحظة أهم ركن في الإسناد وهو المسند، لأنه الخبر، وهو الذي لاتتم الفائدة من دونه، وفيه يكمن الحكم، فمن حقه أن يكون الجزءَ المنظور إليه عند التصنيف، سواء أكان متقدماً على المسندإليه أم متأخراً عنه؛ فتنظر نظرية النظم إلى أنواع الجملة من حيث المسند، فالفرق المعنوي الدقيق بين الجملةالفعلية والاسمية، هو في دلالة المسند "الفعل"، على الحدث والحدوث، ودلالة المسند "الاسم" على الثبوت[48]. ولعل الجرجاني كان من أوائل من دل على إحدى الفروق الدقيقة بينهما حيث ذكر أن "من فروق الخبر هو الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم وبينه إذا كان بالفعل وهو فرق لطيف تمس الحاجة في علم البلاغة إليه، وبيانه أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء؛وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعدشيء".[49] إذاً تصنيف الجملة عند نظرية النظم، هو كالآتي:

1- الجملة الفعلية: هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد، أي ينطوى المسند على معنى الزمن فيكون الإسناد إسناداً فعلياً.

2- الجملة الاسمية: وهي الجملة التي يدل فيها المسند على الثبوت، أي يخلو المسند من معنى الزمن فيكون الإسناد اسمياً[50].

فيقول الجرجاني بهذا الصدد: "إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء. وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء. فإذا قلت زيد منطلق، فقد أثبت الانطلاق فعلا له من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيد طويل، وعمرو قصير. فكما لايقصد ههنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث بل توجبهما وتثبتهما فقط وتقضي بوجودهما على الاطلاق، كذلك لا تتعرض في قولك: زيد منطلق، لأكثر من إثباته لزيد. وأما الفعل فانه يقصد فيه إلى ذلك، فإذا قلت: زيد ها هو ذا ينطلق، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءًا فجزءًا وجعلته يزاوله ويزجيه." [51]

وما دام النظر يتجه إلى المسند عند التصنيف، ففي العربية نوع ثالث من الجمل يكون المسند فيها ظرفاً، نحو: عند مُحَمَّد كتاب، وأمامك عقبات، وزيد عندنا. أو يكون المسند فيها مضافا إليه بأحد حروف الإضافة. نحو: في الدار رجل، وزيد في الدار[52]، وكقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [53].

المبحث الثاني:الجملة الشرطية في ضوء نظرية العامل

الشرط لغة، "إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه ...، الشريطة: مفرد، وجمعه: شروط، والشرَط بالتحريك: العلامة، جمعه: أشراط"[54]. وفي اصطلاح النحاة "ما دخل عليه شيء من الأدوات المخصوصة الدالة على سببية الأول ومسببية الثاني[55]، يقول المبرد(ت285هـ): "ومعنى الشرط: وقوع الشيء لوقوع غيره"[56]. وقال صاحب التعريفات (ت816هـ):"الشرط تعليق شيء بشيء، بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني"[57].

يبنى الشرط على جزأين، الأول: منزل منزلة السبب، والثاني: منزل منزلة المسبب، يتحقق الثاني إذا تحقق الأول، وينعدم الثاني إذا انعدم الأول. لأن وجود الثاني معلق على وجود الأول، نحو: إن جاء خالد جئت، ففي هذه الجملة شيئان، هما: مجيء خالد، والذهاب، وثانيهما وهو الذهاب معلق في وجوده على أولهما، وهو مجيء خالد، فان جاء خالد تحقق الذهاب، وان لم يجيء لم يكن ذهاب[58].

لم يعرّف النحاة الشرط تعريفا محدداً، ولعل عدم اهتمامهم بالتعريف يدل على أنه لا أهمية له عندهم، لأن الجانب الوظيفي لأدوات الشرط هو مجال بحثهم دون الاهتمام بالتركيب

بمجمله، ولكن هذا لا يعني أن النحاة كلهم أغفلوا حد الشرط، وانما كانت تعريفات النحاة للشرط تعريفات اجرائية تصف مكونات التركيب الشرطي والوظيفة الأساسية له، فعرف بعضهم الشرط بأنه تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون أخرى، وهذا التعريف ينص على أن الوظيفة الأساسية للتركيب الشرطي: هو الربط بين جملتين ربطا بحيث لا تقع الثانية إلا بحصول الأولى التي تعد علامة بوجودها على وجود الطرف الثاني[59].

إذاً، فالشرط قرن أمرٍ بآخر بحيث لا يتحقق الثاني إلا بتحقق الأول، تتصدرها أداة شرط نحو: منْ طلبَ العُلا سهرَ اللَّيالي.

ويبقى تحقق الجواب مقيداً بتحقق الفعل الشرطي نحو: "إن تدرس تنجح." فتحقق النجاح مقيد بتحقق الدراسة، مما يعني أن العملية الإسنادية في الجواب مشروطة ومقيدة بتحقق العملية الإسنادية في الفعل الشرطي.

ذكرنا أن النحاة قسموا الجملة بحسب أطرافها الإسنادية، إلى اسمية وفعلية، وخالفهم في ذلك الزمخشري(ت538هـ) ومتابعوه فأضافوا قسما ثالثاً هو الجملة الشرطية، وقد رد ابن هشام وغيره ذلك وعدوها من قبيل الجملة الفعلية، وذلك بناء على أن الأساس عندهم في تقسيم الجمل هو ما يقع في صدرها، وعلى هذا فان جملة (إن قام زيد قمت) كجملة (قد قام زيد)، فعلية، لأن صدرها فعل والحرف لا أثر له. ويبدو لنا أن اعتبار الشرطية قسما مستقلا عن الاسمية والفعلية أصوب من دمجها في الفعلية، وذلك لما في التركيب الشرطي من حكم يتضمنه جواب الشرط، وليس فعل الشرط. وقد يكون جواب الشرط جملة اسمية وقد يكون جملة فعلية، وقد يكون خبرا وقد يكون انشاءً[60].

ومصطلح الشرط يقع على تركيب معين فيه فعلان، الفعل الأول فيه سبب لحصول الفعل الثاني، ولكنهم اختلفوا في تسمية هذا التركيب، فقد اطلق النحاة مصطلحات شتى على الشرط والجواب، ما يدل على اضطراب المصطلحات الخاصة بمكونات هذا الأسلوب. وسوف نصف فيما يأتي مصطلحات الجملة الشرطية في مجموعات حسب دلالتها:

أ- مجموعة المصطلحات المطلقة على التركيب:

(الجزاء)، (المجازاة)، (الشرط)، (شرط المجازاة)، (الشرط والجزاء)، (الجملة الشرطية)، (جملة الشرط والجزاء)، (جملة الشرط والجواب)، (الشرط وجوابه)، (جملة المجازاة)، (جزاء وجواب).

ب- مجموعة المصطلحات المطلقة على الركن الشرطي:

(الجزاء)، (الشرط)، (شرط الجزاء)، (الجملة الشرطية)، (جملة الشرط).

ج- المصطلحات المطلقة على الركن الجوابي:

(الجزاء) (المجازاة) (الجواب) (جواب الجزاء) (جواب المجازاة)، (جواب الشرط) (جزاء الشرط) (جملة الجزاء) (جملة الجواب).

د-مجموعة المصطلحات المطلقة على فعل الشرط:

(شرط)، (فعل الشرط)، (الفعل المشروط)، (الفعل الشرطي).

هـ- مجموعة المصطلحات المطلقة على فعل جواب الشرط:

(جزاء)، (جواب)، (جواب الجزاء)، (فعل الجزاء)، (فعل الجواب)، (فعل جواب الشرط).

و- مجموعة المصطلحات المطلقة على الأدوات:

(حرف الجزاء)، (حروف الجزاء)، (حرف المجازاة)، (حروف المجازاة)، (حرف الشرط)، (حروف الشرط) (اسم المجازاة)، (اسم الجزاء)، (اسم الشرط)، (أسماء الشرط)، (أداة الشرط)، (أدوات الشرط)، (أداة الجزاء)، (كلمات الجزاء)، (كلمات المجازاة)، (كلم المجازاة)، (كلمة الشرط)، (كلمات الشرط)، (كلم الشرط)، (الكلمات الشرطية)، (حروف الشرط والجزاء) [61].

البنية التركيبية للجملة الشرطية:

ينهض التركيب الشرطي على ثلاثة أركان: أداة الشرط وفعله وجوابه. ولا يمكن أن يكتمل هذا التركيب إلا باكتمال هذه المحاور كلها. فإن حُذف واحد أو اثنان فبقرينة تدل عليهما[62] . والأركان الثلاثة هي:

أولا: أداة الشرط:

قسمت أدوات الشرط، على أسماء، وحروف، وظروف لاشتمال هذا المعنى على جميعها، في حين عدّدها كثيرون مع شواهد عليها، وقد تكررت عند معظمهم.

وأول من قسم الأدوات سيبويه، حيث عمد إلى ذلك بإيجاز شديد مستعملاً أقلَّ قدر من المصطلحات، فقال: "فما يُجازى به من الأسماء غير الظروف: مَنْ، وما، وأيهم، وما يجازى به من الظروف: أيّ حين، ومتى، وأين، وأنّى، وحينما، ومن غيرهما: إنْ، وإذ ما"[63]. ويمكن أن نفهم من النص ما يأتي:

1- انقسام الأدوات عنده على قسمين أساسيين: أسماء وغير أسماء، والأسماء تنقسم إلى: ظروف وغير ظروف، ويمكن كتابة التقسيم كالآتي:

- الأسماء:

أ- ظروف: أيّ حين، متى، أين، أنى، حيثما.

ب- غير ظروف: مَنْ، ما، أيهم.

- غير أسماء: إنْ، إذْ ما.

2- أعرض سيبويه عن إعطاء مصطلحات لكل قسم، مستعملاً (غير) لتسميتها. فنجد: (غير ظروف)، و(من غيرهما). ولعل الذي ألجأه إلى ذلك قلة المصطلحات. حتى مصطلح (حرف) الذي صنفت فيه (إنْ) فيما بعد، لم يكن يعني عنده الدلالة التي صاحبت هذا التصنيف. أما (حرف) عنده فيعني: كلمة، لذا أطلق على أدوات الشرط (حروف الجزاء)، أي: كلمات الجزاء، الأسماء وغير الأسماء ،كما أطلق (حرف الجزاء) على أي أداة سواء أكانت حرفا أم اسما.

3- هناك أدوات لم يذكرها سيبويه في التقسيم مثل: مهما، إذا، كيف، لو[64].

وقد قسمها ابن مالك على خمسة أضرب:

. اسم: من، ما ،مهما.

. اسم يشبه الظرف: أنَّى، كيف.

. ظرف زمان: إذا، متى، أيان.

. ظرف مكان: حيثما ، أين.

. ما يستعمل اسماً وظرفاً: أيّ[65].

أما ابن هشام[66]فقد قسمها تقسيماً آخر:

. حرف باتفاق وهو (إنْ).

. حرف على الأصحّ وهو (إذ ما).

. اسم باتفاق وهو (من) و(ما) و(متى) و(أيّ) و(أين) و(أيان) و(أنى) و(حيثما).

. اسم على الأصحّ وهو (مهما).

ولم يذكر بينها (كيف).

أما ابن مالك[67]فعدّد (لو) و(لولا) و(إنْ) و(إذ ما) و(أمَّا) حروفاً.

وللأدوات تقسيم آخر، وهو بحسب العمل، إذ تقسم إلى أدوات شرط جازمة، وأدوات شرط غير جازمة، أما الجازمة، فهي "إن، اذما، من، ما، مهما، أي، متى، أيان، أين، حيثما، أنى، كيفما". وغير الجازمة هي "إذا، كلّما، لو، لولا، لوما، أمَّا، ولما الحينية" .

ثانيا: جملة الشرط:

وهي الجملة التي تلي أداة الشرط، وهذه الجملة تقتضي أن تكون فعلية، والأصل أن يكون فعلها مضارعاً، لأن أدوات الجزم كلها داخلة على المستقبل، فحقها أن لا يقع بعدها لفظ الماضي، لأن الشرط هو تعليق شيء بشيء، والتعليق لايكون الا في الأمور المستقبلية. يقول المبرد: " فأصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعةً، لأنه يعربها، ولا يعرب إلا المضارع...و قد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلية، لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع. فتكون مواضعها مجزومة، وإن لم يتبين فيها الإعراب، كما أنك إذا قلت: جاءني خمسة عشر رجلاً ،كان موضعه موضع رفع وإن لم يتبين فيه البناء"[68].

وهناك رأي ينفي أن يكون الإتيان بالفعل الماضي بعد أدوات الشرط، "على معنى المستقبلية" كما عبر عنها المبرد، وإنما جاء تأكيداً وتحقيقا للجزاء، "أما وقوع الأفعال المستقبلية بلفظ الماضي، بعد حروف المجازاة فلحكمة لطيفة، ليس هي ما ذكروه من أن حروف المجازاة تدل على الاستقبال... ولكن الحكمة في هذه المسألة أن الفعل بعد حروف المجازاة وان كان مستقبلا فانه ماض بالإضافة إلى جوابه، لأن الجواب لايقع الا بعده مترتباً

عليه، نحو قولك: "إنْ قام زيد غدا، قام عمرو بعده"، فصار "قيام زيد غدا"، بالاضافة إلى "قيام عمرو" ماضياً، فأتوا بلفظ الماضي تأكيداً للجزاء وتحقيقاً، لأن الثاني لايقع إلا بعد الأول.." [69].

وبالنسبة لدلالة فعل الشرط على المستقبل، يلاحظ أن النحاة استنتجوا هذه الدلالة واستخرجوها من كون الفعلين معلقا أحدهما على الآخر، والتعليق في ظاهر أمره يدل على عدم الوقوع، وهذا هو الذي توهموا أنه معنى الاستقبال. والفرق واضح بين قولك: أريد أن أزورك، في دلالته على معنى الاستقبال. وقولك: إن تزرني أزرك، في أن الفعلين ليس مخبراً بهما عن الوقوع في أي من الأزمنة[70].

إذاً فعل الشرط، يقع ماضياً ومضارعاً، نحو قوله تعالى: **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۚ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [71]

وقوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ۚ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ۘ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ حَصِيرًا﴾ [72]،وقد ذهب النحاة إلى أن القصد من مجيء الشرط ماضيا، وإن كان معناه الاستقبال، هو إنزال غير المتيقن منزلة المتيقن، وغير الواقع منزلة الواقع[73].

وبما أن هذه الأدوات لا تدخل إلا على الأفعال، فإذا وجد ماجاء من الأسماء المرفوعة متصلاً بأداة شرط أولوها بما يتفق مع قواعدهم فقالوا إن التقدير في **قوله تعالى** ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [74]

يكون :"وإنْ استجارك أحد من المشركين استجارك". وكاد البصريون يجمعون على أن أدوات الشرط لاتتصل بغير الأفعال، ولذا لجأوا إلى تقدير أفعال مطابقة للتي وردت في الكلام حفاظاً على اعتبار قواعدهم.

ثالثا: جملة جواب الشرط:

وهي التي تلي جملة الشرط، اي الفقرة الثانية من التركيب الشرطي. فالشرط مفتقر إلى الجواب كافتقار المبتدأ إلى الخبر، وإلا لما اكتملت الجملة ولا صح التعبير، فكل واحد من الجواب ومن الخبر متمم للجملة ومكمل لمعناها. ويجوز لجملة جواب الشرط أن تكون فعلية واسمية، تقول:إن جاء زيدأكرمته، وإن جاء زيد فله الفضل.

وإذا كان الشرط والجزاء جملتين فعليتين، فهما على أربعة اضرب:

1. أن يكون الفعلان مضارعين: نحو: إنْ تقم أقم، ومنه قوله تعالى: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ (75).

2. أن يكونا ماضيين:نحو: إنْ قام زيد قام سعيد،ومنه قوله تعالى: ﴿إِنۡ أَحۡسَنتُمۡ أَحۡسَنتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡۖ وَإِنۡ أَسَأۡتُمۡ فَلَهَاۚ فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ ٱلۡأٓخِرَةِ لِيَسُۥٓـُٔواْ وُجُوهَكُمۡ وَلِيَدۡخُلُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَلِيُتَبِّرُواْ مَا عَلَوۡاْ تَتۡبِيرًا﴾ (76).

3. أن يكون الأول مضارعاً، والثاني ماضياً: نحو قول الرسول ﷺ: "من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً، غفر له ما تقدم من ذنبه" *.

4. أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً. كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيۡهِمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ فِيهَا وَهُمۡ فِيهَا لَا يُبۡخَسُونَ﴾ (77). (78)

وهكذا تعامل النحاة مع التركيب الشرطي على أنه مكون من جملتين، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أمرين: أولهما اصطدامهم بعقبة الحد الذي سار عليه أغلب النحاة للجملة، والتي ذكرناها في المبحث الأول من هذا الفصل، ويقوم في أساسه على ملاحظة فكرة الإسناد حسب، فحيثما كان فعل، وجب أن تكون هناك جملة. أما الأمر الثاني فهو أن مفهوم الجملة لدى قدامى النحاة لم يتعد البساطة إلى التركيب، والنحويون وقفوا عند أبسط صورة من صور تركيب الكلمات، فأطلقوا عليها لفظ الجملة، وعرفوها بأنها تركيب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وحتى حين استقر مصطلح الجملة الكبرى عند ابن هشام، فهو لم يدرج الجملة الشرطية ضمن هذا النوع من الجمل، بل تعامل مع الشرط على أنه جملتان(79).

وأدرك النحاة تماما أن الجملة الشرطية جملة مركبة، ولكنهم لم يوفقوا في التعبير عن ذلك فأخذوا يعبرون عنه بطرق دفعتهم إلى القول بشذوذ (جملة الشرط) و(جملة القسم)، ويرجع ذلك إلى أنهم ضيقوا على أنفسهم في فهمهم للجملة حيث ربطوها بأمر شكلي مهملين الوظيفة المعنوية التي تنهض بها الجملة وما يتطلبه ذلك من تعدد في التراكيب، فلقد فهموا الجملة على أنها المكونة من مسند ومسند إليه أي فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر، وبهذا حصروا الجملة في شكل من أشكالها وهو الجملة البسيطة، فلما واجهوا جملة مركبة كالجملة الشرطية لم يستطيعوا أن ينظروا إليها إلا من خلال هذا المعيار السابق، فقالوا إنها جملتان لا جملة واحدة، ولكن ترابط الجملتين معنويا وتكوينهما وحدة واحدة جعل تطبيق المعيار غير موفق تماما، فأُعيد التوازن والاطراد بطريقتين: الأولى اعتبار (جملة الشرط) شاذة، والثانية اعتبارها مسنداً ومسنداً إليه أي اعتبارها كالفردين لا الجملتين، لذا كَثُر تشبيههما بالمبتدأ والخبر. وإنْ يكن ما ذهب إليه النحاة من قول بالشذوذ أو التشبيه بالمبتدأ والخبر يبين لنا إدراكهم الحقيقي لتكامل ركني الجملة فإنه أيضاً يشير إلى المتاهة التي دخلوا فيها. والذي غاب عن النحاة هو أن الجملة لا يكفي أن يكون فيها مسند ومسند إليه لكي تسمى جملة، وغاب عنهم أنَّ دخول الأداة على الجملتين واعتباره جزءًا من الجملة الأولى قد سلب منها استقلالها ودلالتها الأولى وهيأها للانتقال من الكلية إلى الجزئية، فإذا كان كلٌ من الجملتين قبل الأداة كُلاً قائمًا بذاته، فهما بعد الأداة أصبحتا جزءًا من كل، وكَوَّنَتا معا جملة مركبة لا جملة بسيطة[80].

العامل في الشرط:

استحوذت الأداة على نصيب كبير من اهتمام النحويين من حيث هي عامل، فجل العوامل لديهم أدوات. والعمل من أهم الأركان التي يعتمد عليها النحو العربي، وقد نالت الأدوات أهمية بقدر ما للعمل والعامل من أهمية، وأدوات الشرط من الأدوات التي تعد عاملة في الشرط، فتجزمها.

الجزم حالة من حالات المضارع الإعرابية تقابل حالتي الرفع والنصب، وعلامة الجزم السكون أو حذف المعتل. وينجزم فعل الشرط وفعل جواب الشرط، ويكاد يتفق النحويون

على أن فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط، أما فعل جواب الشرط ففي جازمه خلاف[81]، فتوزع النحاة إزاء المسألة إلى مذاهب عدة:

الأول: الجازم للفعلين الأداة:بمعنى أن الأداة جازمة لفعل الشرط وفعلِ جواب الشرط، وهذا مذهب أكثر البصريين[82].

الثاني: الجازم هو إن والفعل معاً: ونجده عند سيبويه حيث يقول: "واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله"[83]. و في هذا النص لبس لأنه يحتمل دلالتين، فقوله: "وينجزم الجواب بما قبله" يجوز أن يكون بجملة ما قبلها وهو إنْ والشرط، ويحتمل أنْ يكون بإنْ وحدها. وتابعه المبرد في أن الجازم هو "إنْ" والفعل معاً[84]. وهذا الرأي لايغفل أثر الأداة، لأنها أساس التركيب الشرطي، ولكنهم يرون ضعف الأداة فيقووها بفعل الشرط. فالعامل مركب عندهم من "أداة الشرط + فعل". ويقيسون هذا العمل في التركيب الشرطي بالعمل في المبتدأ والخبر، ولذلك قال المبرد: "فإذا قلت: إن تأتني آتك. فـ(تأتني) مجزومة بإن، وآتك مجزومة بإن وتأتني، ونظير ذلك من الأسماء قولك: زيد منطلق. فزيد مرفوع بالابتداء. والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ"[85]. ونلاحظ أن العاملين في التركيب الشرطي عاملان لفظيان، وفي المبتدأ والخبر أحد العاملين لفظي والآخر معنوي، فكان هذا قياساً مع الفارق[86]. ودليل القائلين بهذا الرأي "أن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط، فلا ينفك أحدهما عن صاحبه، فلما اقتضياه معاً وجب أن يعملا فيه معاً"[87].

الثالث: العامل في الجزاء هو الفعل: أي أنه مجزوم بفعل الشرط وحده، ولم يذكر صاحب الإنصاف من يقول به، وقد أخذ بهذا القول ابن مالك فقال: "وجزم الجواب بفعل الشرط، لا بالأداة وحدها، ولا بهما، ولا على الجوار". ويعتل مناصرو هذا الرأي بـ"أن الحروف الجازمة ضعيفة، فلا تعمل في شيئين، فوجب أن يكون فعل الشرط هو العامل"[88]. ولكن من الواضح أن من أشكال التركيب كون فعل الشرط ماضياً لا يظهر عليه أثر العامل، فكيف يؤثر هذا النوع من الفعل في الفعل المعرب؟[89].

الرابع: الجازم هو الجوار: ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار أي لمجاورته فعل الشرط، واحتجوا بأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم له، لايكاد ينفك

عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار، حمل عليه في الجزم، فكان مجزوما على الجوار[90].

ويبدو لنا أنه في صور كثيرة من صور التركيب الشرطي يوجد ما يفصل بين فعل الشرط وجوابه، أو أن يجاور المجزوم غير المجزوم، أو يحذف فعل الشرط بأكمله، وهذا يسقط هذا المذهب[91].

الخامس: وهو تفسير الأنباري: وهو أن العامل في فعل جواب الشرط هو الأداة، ولكن بوساطة فعل الشرط، يقول ابن الأنباري(ت577هـ):"والتحقيق فيه أن يقال إنّ (إنْ) هو العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط"[92].

السادس: وهو أن فعل جواب الشرط مبني على (الوقف). ونسب الأنباري هذا القول إلى أبي عثمان المازني(ت247هـ)[93].

ولكن القول الاقرب إلى واقع اللغة، هو الاكتفاء بعاملية الأداة على الفعلين، فلا غرو أن تؤدي الأداة وظيفة العامل الواحد في معمولين مختلفين، لتكوين شعاع دلالي واحد، ولتربط بين الفعلين في جملة واحدة، تحمل معنى يحسن السكوت عليه، فليست "إن" إلا جزءًا هاماً من هذه الجملة، لها دور هام في مبناها ومعناها[94].

اقتران الجواب بالفاء:

اشترط النحويون في فعل الشرط شروطا، كأن لا يكون طلبا، أو جامدا، أو مقرونا بالسين أو سوف أو قد، وكل ما لايصلح أن يكون فعلا للشرط لا يصلح أن يكون جوابا للشرط فإن جاء الجواب مما لايصلح أن يكون جوابا ألزموه الفاء، أو "إذا"، والاقتران بالفاء الرابطة لا عمل لها إلا الربط، وهذه الفاء واجبة فيما يأتي:

1. إذا كانت الجملة طلبية، نحو: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾﴾[95].

2. الجملة التي فعلها جامد، نحو ﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا ﴿٤٠﴾﴾[96].

3. الجملة الفعلية الماضوية المسبوقة بـ"قد": نحو: ﴿* قَالُوٓاْ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفۡسِهِۦ وَلَمۡ يُبۡدِهَا لَهُمۡۚ قَالَ أَنتُمۡ شَرّٞ مَّكَانٗاۖ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا تَصِفُونَ﴾[97].

4. الجملة الفعلية المسبوقة بالسين أو سوف: نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡمُشۡرِكُونَ نَجَسٞ فَلَا يَقۡرَبُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ بَعۡدَ عَامِهِمۡ هَٰذَاۚ وَإِنۡ خِفۡتُمۡ عَيۡلَةٗ فَسَوۡفَ يُغۡنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦٓ إِن شَآءَۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٢٨﴾[98].

5. إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطا كالجملة الاسمية: نحو: ﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ وَإِن يَمۡسَسۡكَ بِخَيۡرٖ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ١٧﴾[99].

6. إذا كان جواب الشرط جملة فعلية فعلها ماض لفظا ومعنى: نحو ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٖ فَكَذَبَتۡ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ٢٧﴾[100].

7. الجملة المصدرة بأحد الأحرف النافية كـ"ما،ولن"،نحو: ﴿فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَمَا سَأَلۡتُكُم مِّنۡ أَجۡرٍۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِۖ وَأُمِرۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ٧٢﴾[101].

8. إذا كانت الجملة مصدرة بما له الصدارة في الكلام، مثل رُبّ، وأدوات الشرط، وأدوات القسم، أو كأن: نحو: ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفۡسَۢا بِغَيۡرِ نَفۡسٍ أَوۡ فَسَادٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعٗا وَمَنۡ أَحۡيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحۡيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعٗاۚ وَلَقَدۡ جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُم بَعۡدَ ذَٰلِكَ فِي ٱلۡأَرۡضِ لَمُسۡرِفُونَ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[102]،[103].

المبحث الثالث:الجملة الشرطية في ضوء نظرية النظم

تنظر نظرية النظم إلى الألفاظ المفردة المؤلفة من حروف أو أسماء على أنها ليست لها قيمة، وليس للفظ المفرد دلالة أو معنى يذكر، "فإذا ما انضم إلى تركيب لغوي، فإن لذلك التركيب المنسوق دلالة معينة من حدث أو ذات أو معنى أو أداة ربط"[104]. والجملة

الشرطية تحظى بأهمية كبيرة لدى نظرية النظم، وفيما يأتي بيان لما تتصف بها من خصائص متميزة.

معنى الشرط:

الشرط في تعريف نظرية النظم، هو معنى عام يهيمن على الفكرة منذ نشوئها في الذهن، فيعبر المتكلم عن هذا المعنى بأسلوب خاص من أساليب نظم الجملة. وأسلوب الشرط أحد أساليب نظم الجملة، يقوم على تعليق عبارتين غالباً ما تكون الأولى سبباً للثانية، أو مرتبطة بها على معنى من المعاني. وتؤدي وظيفة التعليق أدوات تقوم بربط العبارتين ربطا وثيقا يحول دون استقلال إحداهما عن الأخرى[105].

فالتركيب الشرطي يتميز بأنه يشكل إطاراً دائرياً مغلقاً يتمحور حول المعنى المقصود، إذ تبدأ الخطوط الأولى للدائرة بالتشكل حالما تظهر أداة الشرط، فما أن يسمع المتلقي الأداة "إذا " مثلاً يعلم أن ثمة دائرة قد فتحت أو بدأت بالتشكل، وأنه ثمة جملة وجواباً سيأتيان ليغلقاها[106]. وبتعبير آخر فإن الشرط أسلوب مثل بقية الأساليب اللغوية من نفي واستفهام وتوكيد وتعجب وغيرها، في إفادته معنى نحوياً معيناً[107].

المصطلحات الدالة على أركان الجملة الشرطية:

سبق أن ذكرنا اضطراب المصطلحات الدالة على مكونات التركيب الشرطي عند النحاة، وخلط بعضها ببعض، ولكن الجملة الشرطية عند نظرية النظم تقتضي تحديداً واضحاً ودقيقاً لها . فبالنسبة لفكرة التعليق والطريقة الخاصة للتعبير عنها في العربية فهي ما أطلق عليها "أسلوب الشرط"، أما النظم المعبر عن فكرة التعليق فهي ما اصطلح عليه بـ(الجملة الشرطية)[108].

أما أركان الجملة الشرطية، فهي:

1. أداة تؤدي وظيفة الربط والتعليق، تسمى (أداة الشرط).
2. ركن معلَّق عليه يسمى (عبارة الشرط).

ركن معلَّق يسمى (عبارة الجواب)[109].

مستوى الجملة الشرطية بين الجمل:

ذكرنا سابقا أن هناك اتجاهين لدراسة الجملة وتعريفها بين النحاة، الاتجاه الأول يعتمد المعنى أساساً للتعريف بالجملة، ويجعل هذا الاتجاهُ الفائدةَ شرطا لتعريف الجملة. فيعدون الجملة اللفظ الدال على معنى تام يحسن السكوت عليه. أما الاتجاه الثاني، فيعتمد المبنى أساساً لتعريف الجملة، والإفادة ليست شرطا لتعريف الجملة، وإنما وجود الإسناد بطرفيه، هو الشرط في تعريفها.

أما عبدالقاهر الجرجاني، فهو من أنصار الرأي الأول، من ناحية جعل المعنى أساساً لتعريف الجملة، وجعل الفائدة شرطا لإطلاق مصطلح الجملة عليها. فيقرر الجرجاني في كتابه "الجمل"، ذلك الإتجاه، فيقول: "إعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: خرج زيد، سمي كلاماً، وسمي جملة"[110]. فقوله: "أفادا"، هو المقصود، لأن من أهم أركان العملية التواصلية الإفادة، ولهذا صاغ النحاة قواعد مثل "الأصل في الكلام أن يوضع للفائدة"، و"لا يجوز الابتداء بالنكرة لأنها لا تفيد"، ومتى زالت الفائدة صار الكلام ركاماً من الألفاظ[111].

فالاتجاه الأول، وهو الذي قال به الجرجاني، لم يقف عند بيان اللفظ الذي يحمل المعنى التام الفائدة، بل عد المحور الذي تدور عليه الجملة وجوداً وعدماً، هو "الفائدة التامة" وحدها، وهكذا يمكن أن يوصف هذا الاتجاه بأنه اتجاه معنوي، أو كيفي، في معالجته لمفهوم الجملة العربية[112]. ويقف بإزائه الاتجاه اللفظي أو الكمي لتعريف الجملة.

وإذا نظرنا إلى الجملة الشرطية بشقيها: الركن الأول والثاني، أو عبارة الشرط وعبارة الجواب، نجد أثر هذا التعريف والاتجاه واضحاً وجلياً. فالنظم لم يقر بجملية الركنين، وإنما عد التركيب الشرطي كاملا جملة. وذلك لعدم الإفادة في كل من الركنين بمفردهما. فنظرية النظم لا تعد تسمية عبارة الشرط، بـ"جملة الشرط"، وعبارة الجواب بـ"جملة الجواب" صحيحاً، لأنها لا يعبر عن فكرة تامة، والجملة بنظر النظم ما تعبر عن فكرة تامة، وهذه الفكرة التامة لاتتحقق بإحدى عبارتي الجملة الشرطية.

لذلك فإن الجملة الشرطية بجزئيها، هي جملة واحدة، تعبر عن فكرة واحدة، وهي وحدة كلامية يعبر بها عن وحدة من الأفكار، وهي تعبير لا يقبل الانشطار، لأنك إذا قصرت

على واحدة منهما اخللت بالإفصاح عما يجول في ذهنك، وقصرت عن نقل ما يجول فيه إلى ذهن السامع[113].

وقد عبر عن هذا الجرجاني في دلائله حيث يقول: "الشرط –كما لا يخفى – في مجموع الجملتين*، لا في كل واحدة منهما على الإنفراد، ولا في واحدة دون الأخرى"[114]. "وإذا كان الجرجاني على حق في هذا، لأن هذا هو ما يستفاد من أداة العطف التي هي نص على شركة ما بعدها وما قبلها في الحكم، وإذا كان الجرجاني على حق في هذا، فجَعْلُ عبارتي الشرط والجزاء جملةً واحدةً أَولى وألزم، لأن العبارتين في جملة الشرط ترتبطان بوساطة أداة الشرط ارتباطا وثيقا، لا يتصور معه استقلال إحدى العبارتين عن الأخرى"[115].

وبما أن النظم ليس شيئاً غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم، وأنك ترتب المعاني أولاً في نفسك، ثم تقوم بترتيب الألفاظ في نطقك، لذلك يقسم النظم الجملةَ وكيفية تأليفها على قسمين رئيسين:

الأول: الجمل التي تمر في ذهن المتكلم بمرحلتين عند نظمها:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة تحديد العلاقات بين الأشياء، تلك العلاقات التي يعبر عن كل منها بطريقة معينة، منها علاقة الإسناد أو التخصيص أو الإضافة أو الإتباع.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة تحديد الألفاظ المناسبة، وفيها يتم اختيار كلمة معينة من بين حشد الكلمات الموجودة في الذهن، فيتم تحديد الكلمة المناسبة للتعبير عن ذلك المعنى الذهني، أي المعنى النحوي.

الثاني: الجمل التي تمر في ذهن المتكلم بثلاث مراحل عند نظمها:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة تحديد المفهوم العام، أي المعنى العام الذي يحدد الفكرة فتشير إلى ذلك الأداة التي تتصدر الجملة، كأداة النفي أو الاستفهام أو الشرط أو غيرها، فيتحدد بذلك أسلوب الجملة.

المرحلة الثانية: مرحلة حصر المفهوم العام أي المعنى العام بشيء وتعليقه أو تسليطه على شيء، كحصر النفي مثلا بالإسناد أو بمعنى آخر من معاني النحو، وتعليقه به، وتسليطه في الوقت ذاته على الطرف المجاور للأداة، فمجاورة كلمة معينة للأداة يعني تسلط المعنى العام

عليها، على وجه الخصوص، وأنها هي التي يفكر المتكلم بنفيها أو الاستفهام عنها بصورة خاصة. (116)

وقد تعرض الجرجاني لذكر هذا النوع بقوله: "وينظر في الحروف التي تشترك في معنى، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلا من ذلك في خاص معناه، نحو أن يجيء بـ(ما) في نفي الحال، وبـ(لا) إذا أراد نفي الاستقبال. وبـ(إنْ) فيما يترجح بين أن يكون وأن لا يكون، وبـ(إذا) فيما علم أنه كائن". (117)

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة حصر الأشياء بمدلولاتها، ونعني بذلك تحديد الألفاظ المختارة المناسبة للفكرة.

والجملة الشرطية، تندرج ضمن النوع الثاني من أنواع تكوين الجملة في فكر المتكلم، إذ نجد هيمنة معنى عام، وهو الشرط على الجملة وسيطرته على الفكرة بأكملها منذ نشوئها، فتتصدر هذا النوعَ من الجمل الأدوات التي تعبر عن الفكرة. ومما تجدر ملاحظته أن الكلمة التي تجاور الأداة هي التي يتسلط عليها معنى الأداة، أي المعنى العام، ففي مثل قوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾ (118) ، فالشرط متسلط على الاسم " بـ"، وفي قولنا "إنْ جاءني زيد، فأكرمْه"، فالشرط متسلط على الفعل "جاء" (119).

وقد عبر الجرجاني عن هذا النوع من الجمل واتحاد أجزاء الكلام حتى تتكون الفكرة العامة، بقوله: "واعلم أن مما هو أصل في أن يدق النظر ويغمض المسلك في توخي المعاني التي عرفتَ أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط ثان منها بأول، وأن يحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعاً واحداً، وأن يكون حالك فيها حال الباني يضع بيمينه ههنا في حال ما يضع بيساره هناك،نعم وفي حال ما يبصر مكان ثالث ورابع يضعهما بعد الأولين." (120).

ومن حيث نوع الجملة الشرطية ومكانتها بين أنواع الجمل، فهي تدخل في صنف الجملة الكبرى، لأنها تحتوي على إسنادين كل منهما أساس في بناء الجملة الشرطية، فالشرط ابتداء من الأداة جملة كبرى، وكل من فعل الشرط وجواب الشرط جملة صغرى.

أدوات الشرط:

أدوات الشرط بشكل عام تقسم على نوعين رئيسين معتمداً على دلالتها ووجودها في النظم:

الأول: أدوات دلت على الشرط أصالة، أي تقتصر على تأدية وظيفة التعليق والربط في الجملة الشرطية. وهي: إن، وإذا، و لو.

الثاني: كنايات تدل على الاشخاص "مَن"، والأشياء "ما"، والأزمنة "متى"، والأمكنة "أي"، والأحوال "كيف" وغيرها أصالة، ولكنها تستعمل استعمال الأدوات في الشرط بتعليق الجواب على الشرط، وهي مثل: ما، ومن، وأي، ومتي، وأيان، وكيف، وأنى، وحيثما.[121] والذي يحدد وظيفتها أي معناها النحوي هو "النظم" الذي تكون فيه.

فعلية الجملة الشرطية:

في العربية أدوات لا يليها إلا جمل فعلية، لأنها لا تستعمل إلا في سياق فعلي ينبني على أساس من التجدد والحدوث، والشرط كما هو متفق عليه يتطلب سياقاً فعلياً، وتفسير ذلك يكمن في دلالة الفعل على الحدث والحدوث، وهذه الدلالة هي التي تناسب فكرة التعليق في أسلوب الشرط. فإذا أردت أن تعلق أمراً ما على أمر آخر، فإنما أنت تعلق حدوث الحدث على الأمر الآخر، لأن الأفعال هي التي تحدث وتنقضي ويتوقف وجود بعضها على بعض. وكان النحاة قد انتهوا إلى تفريق لفظي محض بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية، فعرفوا الجملة الفعلية بأنها هي التي صدرت بفعل، والاسمية بأنها هي التي صدرت باسم. وكان هذا المأخذ اللفظي قد وضع النحاة أمام مشكلات دفعتهم إلى كثير من التمحل في التأويل والتقدير في محاولتهم التوفيق بين تعريفهم الجملة وما ورد من شرط وليه اسم مرفوع، نحو قوله تعالى:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾[122]، فاضطروا إلى جعل المسندإليه فاعلاً لا للفعل المذكور، لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل، بل لفعل قدروه محذوفاً مفسراً بالفعل المذكور. ولكن مادام

التعليق في أسلوب الشرط يعتمد على حدوث الحدث، وذلك يكمن في البناء الفعلي[123]، فليس ثمة ما يتعارض مع فكرة التعليق إذا تقدم الفاعل على الفعل، فسواء أقلت: إذا أكرمت الكريم ملكته، أم قلت: إذا أنت اكرمت الكريم ملكته، فالتعليق سليم[124].

ولذلك فإن الشرط في سياقه الفعلي الصحيح، وليس هناك تقدير ولا تأويل في قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ۝٦﴾[125]، وقوله تعالى ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۝١ وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ ۝٢ وَإِذَا ٱلْبِحَارُ فُجِّرَتْ ۝٣ وَإِذَا ٱلْقُبُورُ بُعْثِرَتْ ۝٤ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ ۝٥﴾ [126]،لأن أدوات الشرط في هذه الأمثلة ونحوها واقعة في سياقها، لأن الجمل فيها فعلية، والمرفوع المقدم في كل منها فاعل للفعل المتأخر عنه، لا لفعل محذوف مفسر بالمذكور[127].

نستنتج فيما تقدم أمرين فيما يتعلق بأسلوب الشرط في ضوء نظرية النظم:

1- إن الفعل لكونه يدل على الحدث والحدوث، فهو الأنسب لتأدية وظيفة الشرط.

2- إن معنى التعليق الذي يقتضي حدوث الحدث أي "الفعل"، يبغي التسلط عليه مباشرة ليكون احتمال الحدوث متكافئاً بين الحدث المعلق والحدث المعلق عليه. فإن كانت عبارة الجواب غير محققة تماماً لهذين الأمرين، فالتعليق يقتضي ربط عبارة الجواب بعبارة الشرط، ويستعين النظم بالفاء لتؤدي هذه الوظيفة، أي وظيفة الربط لأجل التعليق، وذلك في المواضع التي يكون فيها المسند في عبارة الجواب اسماً، والاسم لايدل على الحدوث، بل على الثبوت، أو إذا كان الفعل في عبارة الجواب جامدا لا يتصف بالحدث والحدوث، أو إذا كان الفعل أمراً لا يدل على حدث وحدوث، وإنما يطلب فيه إحداث حدث معين، أو عندما تحمل عبارة الجواب أسلوبا معيناً أي دخله معنى من المعاني العامة كالاستفهام والشرط والتوكيد والنفي والنهي، أو عندما تتقدم أداة أو كلمة على الفعل مما يؤدي إلى اختلاف التكافؤ في نسبة احتمال الحدوث بين الحدثين المعلقين، من مثل "قد، والسين، وسوف"، فيلزم عند ذاك الاستعانة بالفاء لربط عبارة الجواب بعبارة الشرط[128].

التقديم والتأخير في الجملة الشرطية:

النمط المألوف لترتيب عناصر الجملة الشرطية يقتضي أن تكون الأداة متقدمة، تليها عبارة الشرط ثم عبارة الجواب، ولكن محاور البنية الشرطية تتمتع بمرونة تفسح المجال إلى إعادة توزيعها من جديد بطريقة تناسب الغرض المقصود، كما تسمح بحذف شيء منها أو حذفها كلها؛ مما يعني أنها تقبل قيام إنزياحات متعمدة عن النمط المألوف لها، هذه الإنزياحات من شأنها أن تحدث صدمة قرائية أو هزة سماعية غير متوقعة عند المتلقي. يقول الجرجاني: "ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شيء وحول اللفظ من مكان إلى مكان"[129]. وفي هذا إشارة واضحة إلى القيمة التعبيرية الجمالية التي يعكسها التقديم والتأخير على النص المستعمل فيه. ويقول صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول به: "وكأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم بشأنه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"[130]، فعماد الأمر في التقديم والتأخير عنده إنما هو "الأهمية" ، والذي يحدد الأهمية هو المرسل، حيث يعيد تركيب البناء الشرطي على نحو يتوافق مع مقاصده[131].

فأحيانا يتم تقديم عبارة الجواب وهو المتأخر في النمط المألوف، دون أن يغير من فكرة التعليق شيئاً، والجملة الشرطية تبقى محتفظة بمعنى الشرط. إلا أن بعض النحويين رفضوا أن يكون المتقدم على أداة الشرط هو عبارة الجواب، لأن ذلك لا ينسجم مع القاعدة التي وضعوها في أن أداة الشرط تعمل الجزم، وهي لا تعمل إلا متقدمة، واختلفوا فيه، فالبصريون يرون أن ما تقدم على الشرط ليس الجواب، وأن الجواب محذوف. وبلغ بالنحاة التشدد أن استعاذوا بالله من قبول فكرة تقديم عبارة الجواب، قال ابن جني: "في قولهم (أنت ظالم إنْ فعلت)، ألا تراهم يقولون في معناه: (إن فعلت فأنت ظالم)، فهذا ربما أوهم أن (أنت ظالم) جواب مقدم، ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط عليه، وانما قوله: [132](أنت ظالم) دال على الجواب ساد مسده، وأما أن يكون هو الجواب فلا"[133].

وقد أشار الجرجاني إلى الأنماط المختلفة لتقديم أركان الجملة الشرطية بقوله: "إنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه، غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه"، فينظر في "(الشرط والجزاء)، إلى الوجوه التي تراها في قولك:

(إن تخرج أخرج)،و(إن خرجْتَ خرجْتُ)،و(إن تخرج فأنا خارج)،و(أنا خارج إن خرجتَ)،و(أنا إن خرجتَ خارج)" [134].

وكذلك الحال بالنسبة للحذف، إذ تسمح عناصر هذه الجملة بحذف أي ركن منها في حال وجود قرينة تدل عليه، وهكذا تبدو عناصر البنية الداخلية للجملة الشرطية مرنة وتحتوي على إمكانات إنزياحية متعددة موجودة فيها بالقوة، تتيح الفرصة للمرسل بنقلها إلى حيز الموجود بالفعل من خلال انتخابه للتركيب الذي يريده توافقاً مع ما يود التعبير عنه، وتوافقاً مع أسلوبه الخاص، وذلك إذا كان النظم دالا عليه.

إن ذلك كله يعني أن عناصر الجملة الشرطية مرنة بين يدي مستعملها وتسمح بتغيير رتبتها تغييراً يتبع الأهمية المعلقة على أي منها.

وفي النهاية نقول إن هدف هذا العرض، لم يكن ضم مفردات الجملة الشرطية وتقديمها مبوبة، لأن هذا لا يقدم جديدا للبحث، بل إن القصد أن يقدم بطريقة نقدية محاولا تطبيق النظريتين على الجملة الشرطية وتوضيحها بصورة جلية، أي كيفية معالجة هذا النوع من الجملة، في ضوء نظرية العامل والنظم.

نتائج البحث

بعد هذه الرحلة في رحاب الجملة الشرطية في ضوء النظريتين، وبعد البحث والتحري وإبداء الآراء، وصلنا إلى عدد من الاستنتاجات، منها:

1. بدأت نظرية العامل في الفكر النحوي العربي منذ سيبويه، وتقوم هذه الفكرة على أساس التعبير عن العلاقات بين أجزاء التراكيب، والترابط الموجود بين عناصر كل جملة، فكل عنصر مؤثر فيما بعده ومتأثر بما قبله، غير أن النحاة التابعين والمحسوبين على هذه النظرية لاسيما المتأخرين منهم بالغوا في التحليل، ولجأوا إلى التأويلات والتقديرات والطعن في الروايات التي لا تتماشى وقواعدهم في العامل،حتى أثقل كاهل النحو برمته وتأثرت بالعلوم الأخرى.

أما نظرية النظم، فبدلاً من ذلك المنهج الذي يوجه العناية إلى الأثر اللفظي فقد وجهت عنايتها إلى أنه لا اعتداد بمعاني الكلمات المفردة إن لم تنتظم في سياق تركيبي سليم، وهو ما يعرف بالنحو متأملة العلاقات السياقية بين أجزاء العبارة، وباحثة الاحتمالات المختلفة التي يتعرض لها الترابط بين عنصري (الإسناد). وترى أن الألفاظ المفردة لاتدرك بمفردها، وإنما تدرك داخل هذه العلاقات. وتوضح النظرية أن النظم البليغ لا يتم إلا بالتعالق النحوي الذي ينسج العلاقات بين أجزاء التراكيب.

2. مسألة الإعراب في النظريتين واضحة جداً، حيث أبدت الأولى اهتماماً مبالغاً فيه بالإعراب وجعلته الهدف الرئيس الذي تلتمسه النظرية. وكان في بدايته عبارة عن الإبانة عن المعنى، ولكن حينما مر على الدرس النحوي حين من الدهر، أصبحت نظرية العامل هي الإعراب وحده، وأصبح الإعراب يُعنَى بأواخر الكلمات وما يطرأ عليها من تغييرات. ولهذا تتألف الجملة من العامل والمعمول وعلاقة العمل هي الرابطة بينهما، وتأثير هذه الأهمية من قبل نظرية العامل في الجملة الشرطية واضح وجلي، إذ تعددت الأقوال وتضاربت في إعراب الاسم الواقع بعد أداة الشرط، وإعراب أدوات الشرط وغيرها.

أما نظرية النظم فتنظر إلى الإعراب على أنه هو والنظم الوسيلتان التي توصل بهما إلى المعنى المراد، وأعطت الاهتمام الجدي بمراعاة الأحكام النحوية والإعرابية في نظم الجمل

والتراكيب، كي لاتكون مخلة بالمعاني النحوية الموجودة. ولكن لا تنظر إلى الإعراب على أنه هو النحو كله، بل جزءٌ منه.فالإعراب عنده هو فرع من المعنى وليس المعنى فرعاً من الإعراب. وتأثير هذه الاهمية من قبل هذه النظرية في الجملة الشرطية ظاهر، إذ تقر بالإعراب الأقرب إلى واقع اللغة دون الغلو في أقوال تجدها أحيانا متضاربة، ولاسيما في ما يتعلق بإعراب أدوات الشرط والأسماء التي تلي هذه الأدوات وغيرها.

3. تعاملت نظرية العامل مع التركيب الشرطي بِعَدِّهِ جملتين لا جملة واحدة، لأنها لا تشترط الإفادة شرطا لتسمية الجملة، وإنما تعريفهم للجملة يقوم على أساس ملاحظة فكرة الإسناد فقط، فحيثما كان ثمة فعل وجب أن تكون هناك جملة. ولكن نظرية النظم عدّت التركيب الشرطي جملة واحدة، مكونة من جملتين مستقلتين في الأصل، ولكنهما فقدتا استقلالهما ودلالتهما الأولى وتهيأتا للانتقال من الكلية إلى الجزئية، فإذا كان كلٌ من الجملتين قبل الأداة كُلاً قائمًا بذاته، فهما بعد الأداة أصبحتا جزءًا من كل، وكونتا معا جملة كبرى لإفادة فكرة ما وهي الشرط. وسمت نظرية النظم أجزاء التركيب الشرطي (عبارة الشرط) و(عبارة الجواب).

4. تعددت آراء النحاة التابعين لنظرية العامل وتوجهاتهم أيضاً في العامل في الجزاء، في إطار مسألة العوامل العاملة في الشرط والجزاء، حتى وصلت الأقوال المتضاربة إلى سبعة آراء، فمنهم من عد الأداة هي العامل في الفعلين، ومنهم من يرى أن مدى تأثير الأداة لا يتجاوز الفعل الأول، أما الفعل الثاني فمجزوم على الجوار، ومنهم من عدّ الأداة والفعل، أو الفعل وحده العاملَ، فالنحاة البصريون اعتمدوا في آرائهم بشأن هذا الموضوع على العامل اللفظي، واعتمد التفسير المنسوب للكوفيين عاملا معنويا.

كل هذا في وقت ترى نظرية النظم ومن خلال مراعاة نظم التركيب الشرطي أنه يكفي القول بعاملية (إن) الشرطية بحيث إنها تجزم الفعلين، ويقرب هذا القول فهم العلاقة بين أجزاء التركيب الشرطي، بحيث إذا رأينا (إنْ) مع مضارع يمثل الاشتراط ويليه مضارع آخر يمثل النتيجة المترتبة على تحقق الشرط، ينبغي أن نجزم هذين الفعلين بـ(إنْ). فالأداة هي التي أدت الوظيفة الدلالية في التركيب، فلا غرو أن تؤدي وظيفة العامل الواحد في معمولين مختلفين، لتكوين شعاع دلالي واحد، ولتربط بين الفعلين في جملة واحدة، تحمل معنى يحسن السكوت

عليه، فليست "إنْ" إلا جزءاً هاماً من هذه الجملة، لها أثر في مبناها ومعناها. ويمكن لنظرية العامل الاكتفاء بمذهب جمهور البصريين وهو أن الأداة جازمة للفعلين.

5. تعددت في نظرية العامل المصطلحات المطلقة على عناصر التركيب الشرطي، واختلفت من نحوي إلى آخر، وحتى عند النحوي الواحد، وتكوّنت خلال تطور النحو العربي مجموعة من المصطلحات المطلقة على مدلول واحد، والأدوات ليست بأحسن حالاً من مصطلحات التركيب الشرطيّ.

أما نظرية النظم فاكتفت بتسمية الركن الأول عبارة الشرط والركن الثاني عبارة الجواب،والأداة أداة الشرط.

6. لم تخصص نظرية العامل الشرطَ بباب واحد عند النحويين، بل نلاحظ دخول الشرط في الباب الذي يعقدونه بـ"جوازم الفعل المضارع"، فيعددون هذه الجوازم، ووظائفها، وأنواعها، ودلالتها، وربما قسموها على قسمين: قسم يجزم فعلا واحداً مثل "لم، ولما...". وقسم آخر يجزم فعلين، ويقصد به الأدوات الشرطية الجازمة، وهذه الطريقة جعلتهم يغفلون عن تحديد "الشرط"، وهذه المنهجية في درس التركيب الشرطي جعلت قضاياه النحوية والدلالية متفرقة في كتبهم، لايجمعها جامع سوى فكرة العامل. وجعلت النظريةُ الشرطَ ضمن الجملة الفعلية.

أما نظرية النظم فجمعت التركيب الشرطي في باب واحد ضمن تبويب الأبواب النحوية، والشرط هو من النوع الثاني من أنواع الجمل من حيث التركيب، وهي الجمل التي هيمنت عليها فكرة خاصة، مثل الشرط، أو الاستفهام أو التوكيد. ووضعت التركيب الشرطي ضمن الجمل الكبرى.

7. تنظر نظرية العامل إلى السياق العام للشرط على أنه سياق فعلي، لذلك يجب أن يلي الأداة فعل، وإذا وجد ما تخالف هذه القاعدة، عادوا إلى أصل من أصول النظرية وهي التأويل، فأولوا ما كان على أنه فاعل لفعل محذوف. وبما أن إحدى قواعدهم في المعمولات لا تسمح بتقدم المعمول على عامله، فلا تقر النظرية بأن هذا الفاعل، هو فاعل للفعل (ئا) المتأخر ، وإنما فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، وكأن التقدير: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك، فأجره.

ولكن نظرية النظم لا تقر بالتأويلات والتقديرات، بل تقول إن هذا التركيب الشرطي في سياقه الصحيح، وإن الأداة دخلت على الاسم وهو فاعل للفعل تقدم على فعله، لأن الأهم في السياق هو (إن)، لذلك تقدم، فلا تأويل ولا تعسف في التركيب.

ومن جانب آخر قد ظهر لنا أن اعتبار الشرطية قسما مستقلا عن الاسمية والفعلية أصوب من دمجها في الفعلية، وذلك لما في التركيب الشرطي من حكم يتضمنه جواب الشرط، وليس فعل الشرط. وقد يكون جواب الشرط جملة اسمية وقد يكون جملة فعلية، وقد يكون خبرا وقد يكون إنشاءً.

إن نظرية النظم ليس بديلاً عن نظرية العامل، فكلتاهما تدفع بالعربية إلى مواصلة المسير ومواكبة العصور، وأقترح أن نقدم العربية للمتعلمين في جميع المراحل الدراسية وفي كليات اللغة العربية بالمنهجين معاً جنباً إلى جنب، فتكتمل العربية حينئذٍ بشقيها الشكليّ والمعنويّ الدلاليّ، فيتعلم المتعلم ضبط كلامه معرباً، بنظرية العامل من جانب، ويتعلم التعبير عما يريد، بأساليب التعبير العربية من أنواع الطلب والنفي والتوكيد والتعجب والشرط والقسم والاختصاص والإغراء والتحذير وغيرها. وهو قد تعلم ضبط كلامه من الناحية الإعرابية.

الهوامش والتعليقات

(1) ينظر: من أسرار اللغة، ابراهيم أنيس 295.
(2) النحو والدلالة، د.محمد حماسة عبداللطيف 162.
(3) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى 11.
(4) ينظر: شرح ابن عقيل 17/1.
(5) التوبة: 40.
(6) ينظر: الجملة الفعلية، د.علي أبو المكارم 17.
(7) ينظر: شرح قطر الندى 11.
(8) المؤمنين:100.
(9) المؤمنين: 99 - 100.

(10) ينظر: شرح ابن عقيل 14/1.
(11) النحو والدلالة 162.
(12) ينظر: شرح ابن عقيل 14/1
(13) ينظر: الجملة العربية تأليفها واقسامها، الدكتور فاضل صالح السامرائي 10.
(14) كتاب سيبويه 2/1.
(15) الخصائص 17/1.
(16) شرح قطر الندى 11.
(17) شرح ابن عقيل 23/1.
(18) المجادلة: 8 .
(19) ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها 11 .
(20) ينظر: شرح قطر الندى 11.
(21) الجملة الفعلية 18 .
(22) المصدر نفسه 19 - 20.
(23) ينظر: لسان العرب، مادة (جمل) 247/5 .
(24) الفرقان: 32.
(25) الخصائص 17/1.
(26) مغني اللبيب 490/2.
(27) ينظر: كتاب التعريفات 69، الجملة الفعلية 23 - 26 .
(28) ينظر: التقدير وظاهر اللفظ، د.داود عبده، مجلة الفكر العربي عدد 8، مارس 1979، نقلا عن النحو والدلالة 163 .
(29) التوبة: 6 .
(30) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزومي 85 .
(31) ينظر: مغني اللبيب 492.
(32) غافر: 81 .
(33) البقرة: 87.
(34) القمر: 7.
(35) ينظر: مغني اللبيب 492 .
(36) ينظر: مغني اللبيب 536 - 588 .
(37) ينظر: الجملة العربية 13.
(38) ينظر: الجملة الفعلية 25-26.
(39) دلائل الاعجاز 15 .
(40) ينظر: نظرية القصد ودورها في اظهار المعنى والإعجاز، ليلى عباس خميس 165 - 166 .
(41) الجمل، عبدالقاهر الجرجاني 40.
(42) ينظر: الجملة الفعلية 24.
(43) دلائل الاعجاز 345.
(44) المصدر نفسه 51.
(45) شرح ابن عقيل 1/ 14 .
(46) ينظر: تمام الكلمة والكلام في العربية، لطيف القصاب، مركز المستقبل للدراسات والبحوث. **(www.annabaa.org)** 4.
(47) ينظر: المصدر نفسه 5 .
(48) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، د. سناء حميد البياتي 34- 175.
(49) دلائل الاعجاز 123.
(50) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه 41، ونحو التيسير 123.
(51) دلائل الاعجاز 123 - 124 .
(52) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم 41.
(53) سورة المائدة: 105.

(54) لسان العرب، مادة شرط، 15/ 90، وينظر: القاموس المحيط، مادة: (ش ر ط) 1161/6 – 1162
(55) البرهان في علوم القرآن 54
(56) المقتضب في اللغة، أبوالعباس محمد بن يزيد المبرد 156
(57) كتاب التعريفات: **لعلي بن محمد الجرجاني** 95
(58) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه 284
(59) ينظر: التركيب الشرطي في النحو والاصول، سعود بن عبدالله الزدجالي 24
(60) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين 256 - 257
(61) ينظر: المقتضب 1/ 156، وفي النحو العربي نقد وتوجيه 284، والجملة الشرطية عند النحاة العرب، أبوأوس ابراهيم الشمسان 75، وقواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم 351-352
(62) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د.تمام حسان 220
(63) الكتاب 1/ 188
(64) ينظر: الجملة الشرطية عند النحاة العرب 88
(65) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبومحمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري 203/4
(66) ينظر: شرح شذور الذهب434.
(67) ينظر: شرح ابن عقيل 275/2
(68) المقتضب 1/ 157 - 158
(69) ينظر: نتائج الفكر في النحو، أبوالقاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي 113
(70) ينظر: نحو الفعل 52
(71) إبراهيم: 19
(72) الاسراء: 8
(73) ينظر: معاني النحو، د.فاضل السامرائي 4/ 53.
(74) التوبة: 6
(75) البقرة: 284
(76) الإسراء: 7
* حَدَّثَنَا أبو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أبو الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ.) صحيح البخاري 61/1 رقم الحديث 34.
(77) هود: 15
(78) ينظر: النحو العربي منهج في التعلم الذاتي، د.عبد على حسين صالح 504 - 505
(79) ينظر: الجمل التى لامحل لها من الإعراب في القرآن الكريم، د.طلال يحيى الطوبجي 210. ورسالة المباحث المرضية المتعلقة بـ"من" الشرطية"، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن هشام المصري 11.
(80) ينظر: الجملة الشرطية عند النحاة العرب 73-74.
(81) ينظر: المصدر نفسه 110
(82) ينظر: الانصاف. المسألة 84. 602/2
(83) الكتاب 189/1
(84) ينظر: المقتضب 1/ 157
(85) المصدر نفسه 157/1
(86) ينظر: التركيب الشرطي في النحو والأصول 66
(87) الإنصاف، المسألة 84، 608/2
(88) المصدر نفسه 2/ 608
(89) ينظر: التركيب الشرطي في النحو والأصول 68
(90) ينظر: كتاب أسرار العربية، أبوالبركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري 340، والإنصاف، المسألة 84، 2/ 602
(91) ينظر: التركيب الشرطي في النحو والاصول 68
(92) الإنصاف، المسألة 84، 2/ 608

(93) ينظر: المصدر نفسه 602/2، والجملة الشرطية عند النحاة العرب 111
(94) ينظر: الخلاف النحوي في المقتصد، رسالة ماجستير،علي محمد أحمد الشمري 653، والتركيب الشرطي في النحو والأصول 64
(95) آل عمران: 31
(96) الكهف: 39 -40
(97) يوسف: 77
(98) التوبة: 28
(99) الانعام: 17
(100) يوسف: 27
(101) يونس: 72
(102) المائدة: 32
(103) ينظر: الشرط والاستفهام في الاساليب العربية، تأليف: د.سمير شريف ستيتيّة 12 وما بعدها، والنحو العربي منهج في التعليم الذاتي 505 – 506.
(104) الفاظ الغفران في القرآن الكريم، سحر ناجي فاضل المشهدي، رسالة ماجستير 55
(105) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم 351
(106) ينظر: الطاقات الجمالية للجملة الشرطية، لؤي علي خليل مجلة الأدب العربي، العدد 276، 1994 **(www.awu-dam.net).**
(107) ينظر: ألفاظ الغفران في القرآن الكريم 55
(108) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم 353
(109) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه 284
(110) الجمل 40
(111) ينظر: أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي، د.رشيد بلحبيب. **(www.arabization.org).**
(112) ينظر: الجملة الفعلية 24
(113) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه 286
* وردت كلمة "الجملتين" هنا، في معرض قول الجرجاني عن الجملة الشرطية والجملة المعطوفة عليها في مثل قوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ ، النساء:112، وليس المقصود منها ركني الجملة الشرطية، لذا وجب التنبيه.
(114) دلائل الاعجاز 167
(115) في النحو العربي نقد وتوجيه 285
(116) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم 19
(117) دلائل الاعجاز 70.
(118) التوبة: 6
(119) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم 20
(120) دلائل الاعجاز 77 - 78
(121) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه 290 – 295، وقواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم 354
(122) الانشقاق: 1
(123) لأن البناء الاسمي كما قال الجرجاني:"أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء، وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء"، ينظر: دلائل الاعجاز 123.
(124) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه 170-171، والجمل التي لامحل لها من الإعراب في القران الكريم 214، وقواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم 366-367
(125) التوبة: 6
(126) الإنفطار: 1-5
(127) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق 124
(128) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم 379-384
(129) دلائل الاعجاز 85

(130) دلائل الاعجاز 86
(131) ينظر: الطاقات الجمالية للجملة الشرطية 2-3
ينظر الطاقات الجمالية للجملة الشرطية 2-3 ، وقواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم 132.388
(133)
134(134) دلائل الاعجاز 70

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، كمال الدين أبوالبركات عبدالرحمن بن مُحَّد بن ابي سعيد الأنباري النحوي (ت577هـ) ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف مُحَّد محيي الدين عبدالحميد ، الطبعة الرابعة ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، 1380هـ - 1961م.
- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، أبومُحَّد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري، (ت761هـ)، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف مُحَّد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع.

- البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين، الطبعة الثانية، دار الهجرة، قم – ايران، 1405 هـ.
- البرهان في علوم القرآن، بدرالدين مُحَمَّد بن عبدالله الزركشي (794هـ)،خرّج حديثه وقدم له وعلق عليه مصطفى عبدالقادر عطا، دار الفكر، بيروت – لبنان، 1421هـ - 2001م، د.ط.
- التركيب الشرطي في النحو والاصول، مقاربة في المفهوم والقضايا النحوية والدلالية والأثر الفقهي، سعود بن عبدالله الزدجالي، الطبعة الأولي، دار الفارابي، بيروت - لبنان، 2008.
- الجمل، أبوبكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن مُحَمَّد الجرجاني ت 471 هـ، حققه وقدم له: علي حيدر، أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق، منشورات دار الحكمة - دمشق 1392 هـ - 1972 م. د.ط.
- الجمل التى لامحل لها من الإعراب في القرآن الكريم، د.طلال يحيى الطوبجي، دار دجلة، عمان، 2007، د.ط.
- الجملة الشرطية عند النحاة العرب، أبو أوس إبراهيم الشمسان، الطبعة الأولى، مطابع الدجوي – القاهرة، 1401هـ - 1981م.
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د.فاضل صالح السامرائي، الطبعة الثالثة، دار الفكر، عمان – الاردن، 1430 هـ - 2009م.
- الجملة الفعلية، د.علي أبو المكارم، الطبعة الأولى، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، 1428 هـ - 2007م.
- الخصائص، أبوالفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: مُحَمَّد على النجار، الطبعة الرابعة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبوبكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن مُحَمَّد الجرجاني (ت471هـ)، صحح أصله الشيخ مُحَمَّد عبده والشيخ مُحَمَّد محمود التركزي،

علق عليه السيد مُحَمَّد رشيد رضا، الطبعة الثالثة، دار المعرفة بيروت – لبنان، 1422هـ - 2001م.

- رسالة المباحث المرضية المتعلقة بـ"مَنْ" الشرطية، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن هشام المصري، نسخة الكترونية بدون سنة الطبع ومكانه ورقمه.
- شرح ابن عقيل، قاضي القضاة بهاءالدين عبدالله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف مُحَمَّد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الخامسة، انتشارات سيد الشهداء – قم، 1379 شمسي، 2000 م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين أبو مُحَمَّد عبدالله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي (ت761هـ)،تحقيق: عبدالغني الدقر،الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.د.ت.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين أبو مُحَمَّد عبدالله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي (ت761هـ)، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف مُحَمَّد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس – ليبيا، د.ط.
- الشرط والاستفهام في الاساليب العربية، تأليف: د.سمير شريف ستيتيّة، الطبعة الأولى، دار القلم، دبي – الإمارات العربية المتحدة، 1416هـ - 1995م.
- صحيح البخاري، أبوعبدالله مُحَمَّد بن اسماعيل البخاري (ت 256هـ)، ومعه من هدي الساري شرح الساري شرح غريب صحيح البخاري، الإمام ابن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق: الشيخ خليل محمود، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت – لبنان، 1428 هـ - 2007م.

● في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، د.مهدي المخزومي، الطبعة الثانية، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1986م.

● في النحو العربي نقد وتوجيه، د.مهدي المخزومي، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي، بيروت . لبنان، 1406 هـ - 1986م.

● القاموس المحيط، مجدالدين مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817هـ)، الطبعة الأولى، دار نوبليس، بيروت – لبنان، 2006م.

● قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، د.سناء حميد البياتي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان – الاردن، 2003.

● كتاب أسرار العربية، أبوالبركات عبدالرحمن بن مُحَمَّد بن أبي سعيد الأنباري (ت577هـ)، عني بتحقيقه مُحَمَّد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، د.ط، د،ت.

● كتاب التعريفات، السيد شريف علي بن مُحَمَّد الجرجاني (ت 816هـ)، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 1424هـ - 2003م.

● الكتاب، سيبويه أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تحقيق عبدالسلام مُحَمَّد هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي – القاهرة، 1408 هـ - 1988م.

● لسان العرب، أبوالفضل جمال الدين مُحَمَّد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري، الطبعة الأولى الصادرة من دار نوبليس، بيروت، 2006م.

● اللغة العربية معناها ومبناها، .تمام حسان، الطبعة الخامسة، عالم الكتب، القاهرة، 1427هـ - 2006م.

● معاني النحو، د.فاضل صالح السامرائي، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 1428 هـ - 2007م.

● مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين أبو مُحَمَّد عبدالله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي (ت761هـ)، حققه وعلق عليه د،مازن مبارك و مُحَمَّد علي حمدالله، راجعه: سعيد الأفغاني، الطبعة الثالثة، الناشر سيد الشهداء – قم، 1378 شمسي، 1999م.

● المقتضب في اللغة، أبوالعباس مُحَمَّد بن يزيد المبرد (285هـ)، عالم الكتب، بيروت – لبنان، د.ط، د.ت.

● من أسرار اللغة العربية،د. إبراهيم أنيس، الطبعة الرابعة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1972.

● نتائج الفكر في النحو، أبوالقاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي، حققه وعلق عليه الشيخ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي مُحَمَّد معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1412هـ - 1992 م.

● نحو التيسير، د. أحمد عبدالستار الجواري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت – لبنان، 2006م، د.ط.

● النحو العربي منهج في التعلم الذاتي، د،عبد على حسين صالح، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د،م، 1421هـ - 2001م.

● نحو الفعل، د.أحمد عبدالستار الجواري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت – لبنان، 2006م، د.ط.

● النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي . الدلالي، د.مُحَمَّد حماسة عبداللطيف، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1420 هـ - 2000م.

● نظرية القصد ودورها في اظهار المعنى والاعجاز القرآني عند القاضي عبدالجبار المعتزلي، ليلى عباس خميس، مركز البحوث والدراسات الإسلامية التابع للوقف السني، بغداد، 1428هـ - 2007م، د.ط.

الرسائل والاطاريح:

- ألفاظ الغفران في القرآن الكريم دراسة لغوية، سحر ناجي فاضل المشهدي، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، 1428هـ - 2008م.
- الخلاف النحوي في المقتصد، رسالة ماجستير مقدمة في تخصص النحو والصرف، على مُحَمَّد أحمد الشهريّ. جامعة أم القرى- مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، 1420هـ.

الدوريات:

- الطاقات الجمالية للجملة الشرطية، لؤي علي خليل، مجلة الادب العربي، العدد 276، السنة الثالثة والعشرون، نيسان 1994، (awu-،www net،dam).

المواقع الالكترونية:

- أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي، د.رشيد بلحبيب، الموقع الالكتروني (org،arabization،www).
- تمام الكلمة والكلام في العربية، لطيف القصاب، مركز المستقبل للدراسات والبحوث،(www.annabaa.org).